البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف: دراسة تحليلية مقارنة

إعداد

السعيد داود على داود

أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد

كلية اللغة العربية بالمنوفية

جامعة الأزهر

1442هـ = 2020م

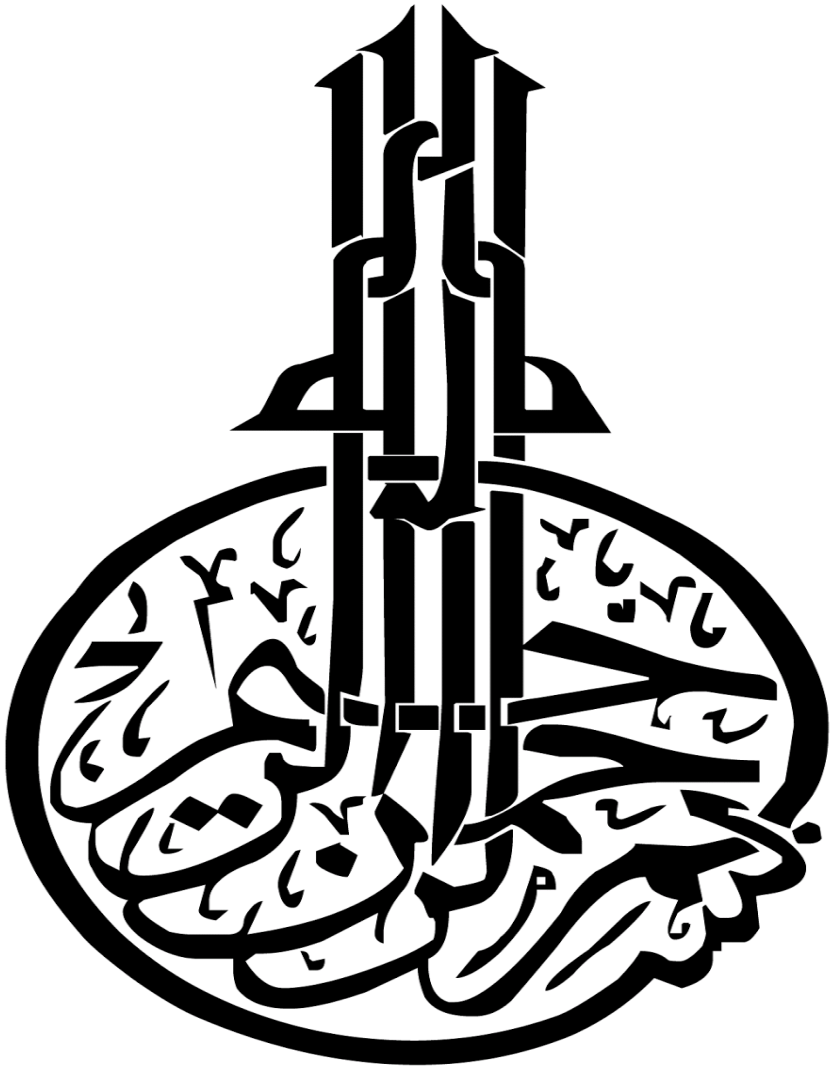

البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف: دراسة تحليلية مقارنة

دكتور/ السعيد داود علىٰ داود
أستاذ المكتبات والمعلومات المساعد
كلية اللغة العربية بالمنوفية - جامعة الأزهر
Elsaiddawood.lan@azhar.edu.eg

المستخلص:

تتناول الدراسة البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف، وذلك من خلال عرض لموضوعاتها داخل نظم التصنيف الفلسفية والببليوجرافية الإسلامية، وكذلك تحليل هذه البنية الموضوعية داخل نظم التصنيف الحديثة كالتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي والترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري، وتصنيف مكتبة الكونجرس، باستخدام المنهج الوصف التحليلي.

ومن نتائج الدراسة: خصصت نظم التصنيف المدروسة موقعًا مناسبًا لعلوم الفقه بين علوم الدين الإسلامي باستثناء تصنيف مكتبة الكونجرس الذي وضع علوم الفقه بقسم القانون (KBP)، وافتقدت نظم التصنيف المدروسة لترتيب موحد لعلوم الفقه الإسلامي، وجاءت البنية الموضوعية لعلوم الفقه بالتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي وتصنيف مكتبة الكونجرس أكثر تفصيلاً وتخصيصًا عنها في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري.

الكلمات المفتاحية:

البنية الموضوعية – الفقه – أصول الفقه – التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي – الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري - تصنيف مكتبة الكونجرس.

Abstract :

The research deals with the Subjective structure of the sciences of Islamic jurisprudence inside classification schemes, by presenting its topics within the systems of Islamic philosophical and bibliographic classification, as well as analyzing This subjective structure inside modern classification schemes, as the bibliographic classification of the sciences of the Islamic religion, Arabic translations of the Dewey Decimal Classification, and Library of Congress Classification, using the analytical description method.

Among the results of the study: The studied classification systems allocated a suitable site for the sciences of jurisprudence among the sciences of the Islamic religion except for the classification of the Library of Congress which established the Jurisprudence Sciences in the Law (KBP). The studied classification systems lacked a unified arrangement for the sciences of Islamic jurisprudence, and the objective structure of jurisprudence sciences with the bibliographic classification of Islamic theology and the Library of Congress classification was more detailed and specific than in the Arabic translations of the Dewey Decimal Classification.

Key Words

Subjective structure – Jurisprudence - Fundamentals of Fiqh - Arabic translations of the Dewey Decimal Classification - Bibliographic classification of Islamic Sciences - Library of Congress Classification.

0 - الإطار المنهجي للدراسة:

0/0 تمهيد:

للفقه الإسلامىٰ دور كبير في تنظيم كافة العلاقات الإنسانية، سواء فىٰ ذلك علاقة الإنسان بربه أو علاقته بغيره من الناس، أو علاقته بالمجتمع الذىٰ يعيش فيه، أو علاقة المجتمع المسلم بغيره من المجتمعات، فكثيرًا ما يتعرض المسلمون في حياتهم المعاصرة لمشكلات حضارية، ويريدون أن يعرفوا رأي الإسلام فيها، وقد عرضت أمثال هذه المشكلات في بلاد المسلمين منذ بدء دخول الحضارة الغربية إليها، وكانت مدعاة لظهور حركات الإحياء والإصلاح والتجديد لمعرفة موقف الإسلام من هذه المشكلات؛ ولأن ظهور هذه المسائل لم يتوقف، فنحن بحاجة مستمرة إلىٰ تراثنا الفقهي (الديني) للموائمة بين ما يفرضه علينا الدين وما تواجهنا به الحياة الحديثة[1].

وتمثل علوم الفقه الإسلامي – شأنها كشأن بقية علوم الدين الإسلامي – أحد أهم المجالات الموضوعية التي تتميز بها الأمتين العربية والإسلامية عن غيرها من الأمم، وتظهر فيها ذاتيتها الثقافية، علاوة علىٰ هويتها الدينية.

0 /1 مشكلة الدراسة ومبرراتها:

تمثل علوم الفقه الإسلامي مجالاً علميًا واسعًا، بل ومن أكثر العلوم غزارةً في الإنتاج الفكري العربي والإسلامي، وعلىٰ الرُغم من ذلك فقد عُولجت داخل نظم التصنيف الحديثة بنظرة محلية متحيزة كبقية العلوم العربية والإسلامية، ولمواجهة تلك المشكلة في بيئة المكتبات العربية فقد أُجريت العديد من الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري وإدخال التعديلات المناسبة علىٰ تلك العلوم لتلائم عمليات تصنيف المكتبات العربية.

وتكمن مشكلة الدراسة في وجود تباين واختلاف بالبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بين نظم التصنيف الحديثة، وقد ظهر ذلك التباين جليًا في عدم الاتفاق فيما بينها حول عدد الفئات الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي، ومسميات تلك الفئات، وترتيبها فيما بينها، والمواقع التي تشغلها داخل تلك النظم، وكمية التفاصيل تحت كل فئة، وغير ذلك من أوجه الاختلاف والتباين في معالجة البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف المختلفة، لهذا كانت هذه الدراسة التحليلية المقارنة للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف والترجمات العربية الآتية:

أولاً: التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي:

وهو التصنيف العربي المتخصص في علوم الدين الإسلامي، الذي أعده الدكتور عبد الوهاب عبد السلام أبو النور كرسالة دكتوراه (1972) ثم نشره عام 1973، والذي يُفترض أن تعتمد عليه كافة الترجمات والتعديلات التي تُجرىٰ علىٰ علوم الدين الإسلامي بأي نظام تصنيف حديث؛ كتصنيف ديوي العشري أو تصنيف مكتبة الكونجرس.

ثانيًا: الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

والتي كَثُرَ عددها، وتشتتت أماكنها داخل الدول العربية، وتنوعت حجمًا بين الكاملة والمتوسطة والموجزة، وانقسمت بين المسئوليتين الفردية والمؤسسية، واتسم بعضها بالرسمية ومعظمها بغير الرسمية.

ثالثًا: تصنيف مكتبة الكونجرس:

هو ثاني أكثر نظم التصنيف استخدامًا في المكتبات العربية، وهو تصنيف عام حصري، وقد اتفق الباحثون في تخصص المكتبات والمعلومات العربي علىٰ عدم ملاءمته لتصنيف موضوعات الثقافة العربية والإسلامية كعلوم الدين

الإسلامي دون توسعات أو تعديلات، وقد تم تصميم الجدول الفرعي (KBP) الخاص بعلوم الفقه الإسلامي ونشره عام 2001 علىٰ الموقع:

http: / /classification web.loc.gov

2/0 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلىٰ إجراء دراسة تحليلية مقارنة بين البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف، ولتحقيق هذا الهدف الرئيس وضع الباحث عدة أهداف فرعية بغية تحقيقها وهي:

1. التعرف علىٰ البنية الموضوعية لعلوم الفقه بالتصانيف الفلسفية والببليوجرافية الإسلامية.
2. التعريف بنظم الدراسة وتحديد الموقع الذي تشغله علوم الفقه الإسلامي بها.
3. عرض طريقة التفريع والتجزيء داخل البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي.
4. تحديد أوجه التشابه والاختلاف في معالجة البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي.
5. الخروج بنتائج تساعد علىٰ حل مشكلات تصنيف علوم الفقه الإسلامي.

3/0 تساؤلات الدراسة:

1- كيف عالجت التصانيف الفلسفية والببليوجرافية الإسلامية علوم الفقه؟.
2- ما نظم التصنيف التي أجريت عليها الدراسة؟ وما الموقع الذي تشغله علوم الفقه بها؟.
3- كيف تتم عمليات التفريع والتجزيء داخل البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي؟.
4- ما أوجه التشابه والاختلاف بالبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بين النظم المدروسة؟.
5- ما خطة التصنيف أو الترجمة العربية الأفضل في معالجة البنية الموضوعية لعلوم الفقه؟.
6- ما النتائج والتوصيات التي خرجت بها الدراسة لحل مشكلات تصنيف علوم الفقه؟.

4/0 حدود الدراسة:

تناول الباحث في هذه الدراسة البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم تصنيف المكتبات الحديثة، وقد تمت الدراسة التحليلية المقارنة بين الشعب والأرقام المخصصة لهذه العلوم داخل النظم المدروسة التالية:

1. التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي (1973) وتحديدًا الشعبة (ط) المخصصة لعلم أصول الفقه، والشعبة (ع) المخصصة لعلم الفقه.

2. الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري، وقد تم اختيار ترجمتين حديثتين هما: ترجمة محمد عوض العايدي (2010) وتشغل علوم الفقه الإسلامي فيها أرقام الشعبة (250) وترجمة يونس الشوابكة (2015) وتشغل علوم الفقه الإسلامي فيها أرقام الشعبتين (260 – 270).

3. تصنيف مكتبة الكونجرس، وتحديدًا الجدول الفرعي (KBP) الذي ظهر في عام (2001) وأرقامه: (KBP1-4860) علوم الفقه الإسلامي.

ويتبين من نظم التصنيف التي اختارها الباحث لإجراء الدراسة ما يأتي:

- التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي (لتمثيل نظم التصنيف الوجهية والمتخصصة أيضًا).
- الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري (لتمثيل نظم التصنيف العامة شبه الحصرية).
- تصنيف مكتبة الكونجرس (لتمثيل نظم التصنيف العامة الحصرية).

5/0 منهج الدراسة:

تطلبت دراسة البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي في نظم التصنيف استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الأمثل لرصد وتحليل أبرز ملامح هذه البنية الموضوعية واستعراضها عبر نظم التصنيف المدروسة، كما تمت الاستعانة بالمنهج التحليلي المقارن لإجراء المقارنة بين الترجمات العربية لتصنيف ديوي وتصنيف مكتبة الكونجرس والتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي فيما يخص كل تفاصيل البنية الموضوعية لعلوم الدين الإسلامي.

ولمتطلبات الدراسة قام الباحث بإعداد قائمة إجرائية بعلوم الفقه الإسلامي وموضوعاته كملف استناد لزوم التحليل المقارن، وقد تم الاسترشاد في بنائها على ما جاء بالتصانيف الإسلامية القديمة، والتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي، وقائمة رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي[2]، والمكنز الإسلامي[3] علاوة على القراءة في بعض المؤلفات العربية في علوم الفقه الإسلامي، والاسترشاد بآراء ومراجعات أساتذة الفقه وأصول الفقه والفقه المقارن بجامعة الأزهر. (**الملحق رقم 1**).

6/0 الدراسات السابقة:

تنوعت مصادر البحث الورقية والالكترونية التي استعان بها الباحث لرصد الدراسات والأبحاث التي تدور في فلك الدراسة الموضوعي، وكانت أهم هذه المصادر ما يلي:

- محركات البحث على شبكة الإنترنت، وخاصة محرك البحث Yahoo، ومحرك البحث Google.
- دليل الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات للدكتور محمد فتحي عبد الهادي.
- قاعدة بيانات الهادي:

http://arab-afli.org/index.php?page=44&link=92&sub=94

- قواعد البيانات الأجنبية والعربية (المتاحة من خلال موقع المجلس الأعلى للجامعات).
- بنك المعرفة المصري:

https://www.ekb.eg/en/web/researchers/home

توصل الباحث إلىٰ العديد من الدراسات في مجال التصنيف، غير أنه لم يعثر علىٰ أية دراسة سابقة حول موضوع الدراسة الحالية: "البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل نظم التصنيف: دراسة تحليلية مقارنة". أما عن أهم الدراسات السابقة التي ترتبط أو تتداخل مع هذه الدراسة، فهي علىٰ النحو الآتي:

– دراسة عبد الوهاب أبو النور(1973)[4] والتي كانت تهدف إلىٰ وضع خطة متخصصة لتصنيف علوم الدين الإسلامي، ولتحقيق هذا الهدف عمد أبو النور إلىٰ دراسة أقسام علوم الدين الإسلامي وتفريعاتها وترتيبها عند علماء المسلمين من خلال بعض المصنفات العربية الإسلامية، وقد استهل أبو النور دراسته بمقدمة مفصلة في منهجية بناء نظم التصنيف وطبق هذه النظرية علىٰ علوم الدين الإسلامي.

– دراسة عزت عبد الفتاح الشامي (2001)[5] والتي سعىٰ فيها إلىٰ التعرف علىٰ موقع علوم اللغة العربية وآدابها داخل البنية العامة لكل من تصنيف ديوىٰ العشري، وتصنيف مكتبة الكونجرس، وأسسه ومدىٰ مناسبته لهذه العلوم والوقوف علىٰ أقسامها الاصطلاحية، ومدىٰ ملائمته للإنتاج الفكرىٰ في هذه العلوم، ودراسة البنية الداخلية، والتفريعات الدقيقة لهذه العلوم، ومدىٰ كفاءة هذه التفريعات في التعبير عن موضوعات الإنتاج الفكرىٰ الخاص بهذه العلوم، وأيضًا دراسة الرمز الخاص بعلوم اللغة العربية وآدابها في كل من تصنيف ديوىٰ العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس.

– دراسة السعيد داود (2002)[6] حول تصنيف موضوعات التاريخ والجغرافيا بنظم التصنيف العامة الحصرية، تناول فيها التطور التاريخي لنظم تصنيف ديوىٰ العشرىٰ، تصنيف مكتبة الكونجرس، وتصنيف رايدر الدولي، والأصول التي اعتمدت عليها، ودراسة البنية العامة لها، وأهم مميزاتها وعيوبها، ودراسة البنية

الخاصة لموضوعات التاريخ والجغرافيا، والتعرف علىٰ تقسيماتها وتفريعاتها داخل كل نظام، والوقوف علىٰ نقاط الضعف، وأهم مواطن الخلاف بين النظم الثلاثة في تصنيف هذه الموضوعات، ودراسة الرمز والكشاف، ومدىٰ قدرتهما علىٰ تغطية موضوعات التاريخ والجغرافيا داخل النظم الثلاثة.

- دراسة عزت عبد الفتاح الشامي (2006)[7] والتي هدفت إلىٰ دراسة مجال التراث الشعبىٰ في نظام تصنيف ديوىٰ العشري ونظام تصنيف مكتبة الكونجرس، للتعرف علىٰ موقع مجال التراث الشعبىٰ داخل البنية العامة فيهما، وأقسامه الاصطلاحية وتفريعاته الدقيقة، ومدىٰ كفاءة هذه التفريعات وتلك الأقسام في التعبير عن موضوعات الإنتاج الفكرىٰ الخاص بهذا المجال، إضافة إلىٰ دراسة الرمز الخاص بهذا المجال في النظامين ديوىٰ والكونجرس، من حيث: مساحته، وكفايته، ومرونته، وقدرته علىٰ التعبير ومساعدته علىٰ التذكر، وكذلك دراسة الكشاف الخاص بهذا المجال في النظامين، ومدىٰ قدرته علىٰ تغطية مداخل موضوعات مجال التراث الشعبىٰ.

- دراسة سميرة خليل (2008)[8] للتعرف علىٰ البنية الخاصة لتخصص المكتبات في خطة تصنيف ديوي، وتحديد التطورات التي طرأت علىٰ هذا المجال عبر تاريخ الخطة، والوقوف علىٰ نقاط القوة والضعف في تغطيتها لموضوعاته، وذلك من خلال استعراض الموقع والمسمىٰ والتفريعات الخاصة به في الطبعات المختلفة لهذه الخطة، وذلك بالاستعانة بالمنهج التحليلي المقارن بهدف تحديد مدىٰ قدرة هذا النظام للتصنيف علىٰ عرض موضوعات هذا المجال، وكذلك مدىٰ قدرته علىٰ عرض التطورات التي مر بها هذا المجال خلال ما صدر من طبعات لهذه الخطة، ومن نتائجها: أن علم المكتبات

والمعلومات لم تخصص له شعبة 020 إلا في الطبعة الثالثة 1883، وأن الطبعة 19 قد شهدت بداية تطوير حقيقية لمحتوىٰ هذه الشعبة من التفريعات، وقد تشابهت معها الطبعات اللاحقة للخطة.

- دراسة إدريس، هارون Idrees, Haroon ومحمود، خالد (2009) Mahmood Khalid[9] بهدف البحث عن الحل الأمثل لمشاكل تصنيف علوم الدين الإسلامي، والتي أظهرت نتائجها أن ثلثي عينة الدراسة تؤيد وضع نظام تصنيف جديد للإسلام، بينما أوصىٰ الثلث بالتعديلات والتوسعات في أي من أنظمة التصنيف المعروفة، وأوصت أن يتم العمل تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي كما يجب أن تكون هناك مجموعة من المهنيين من مختلف الدول الإسلامية.

- دراسة يونس الشوابكة (2009)[10] والتي تركزت حول مدىٰ فاعلية الجدول الفرعي (KBP) في معالجة الفقه الإسلامي Islamic Law، ويقدم الشوابكة في هذا البحث تحليلاً لما جاء برسالته للدكتوراه التي نوقشت في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا عام (2005)[11] وقد مثل مجتمع الدراسة 30 مفهرسًا، وثمانية خبراء في الفقه، وعشرة طلاب يدرسون القانون والشريعة الإسلامية، وكان من نتائجها: عدم الرضا عن تصنيف الأعمال الفقهية التي تعالج قوانين إسلامية خاصة بدول معينة مع قوانين هذه الدول، وليس في القسم الفرعي (KBP) بنسبة 60٪، ويجمع في مكان واحد الموضوعات الفقهية التي كانت مبعثرة في عدة أقسام في تصنيف مكتبة الكونجرس بنسبة 93.3٪ أيضًا.

- دراسة السعيد داود (2012)[12] حول جهود عبد الوهاب أبو النور لإعداد خطة عربية للتصنيف، لتحليل وتقييم ما تم إنجازه في الخطة، مع تفصيل للتصنيف

الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي أول أقسامها، والأسباب التي أدت إلىٰ التوقف عن استكمالها، وبعض أوجه النقد التي واجهتها.

- دراسة ناهد بسيوني (2012)[13] تتبعت فيها تصنيف الألعاب الإلكترونية في الإنتاج الفكري، كما ركزت علىٰ البنية التصنيفية للموضوع من خلال تناولها في خطط التصنيف المكتبية الحديثة، متمثلة في خطة تصنيف ديوي العشري وخطة تصنيف مكتبة الكونجرس، وهدفت الدراسة إلىٰ المقارنة بين كل من الخطتين لعرض بنية تصنيف الموضوع متمثلة في: مسمياته والأقسام المعرفية التي يتفرع منها، ثم تفريعات الموضوع نفسه، ومدىٰ نجاح الخطتين في عرض الألعاب الإلكترونية نفسها في شكل مجسمات أو في شكل CD، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج التحليلي المقارن معتمدة علىٰ خطتي، تصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس في نسختيهما الأصليتين المطبوعة والإلكترونية.

- دراسة أحمد سعد الدين بسيوني (2014)[14] تناول فيها موضوع تصنيف التاريخ الإسلامىٰ فىٰ خطتىٰ تصنيف ديوىٰ العشرىٰ ومكتبة الكونجرس؛ وذلك من خلال: دارسة التاريخ الإسلامىٰ من حيث: نشأته، وتطوره، وموضوعاته، ومصادره، وأقسام الاصطلاحية، ودراسة التصنيف الببليوجرافي والخطط التىٰ يعتمد عليها فىٰ تصنيف التاريخ الإسلامىٰ من خلال مقدمة نظرية عن التصنيف وأنواعه، ثم تصنيف ديوىٰ العشرىٰ وتصنيف مكتبة الكونجرس من خلال التطور التاريخىٰ، وفلسفة الخطة ومصادرها، والجداول، والرمز والبنية العامة، والجداول المساعدة، والدليل الإرشادي وأهم المميزات والعيوب.

– دراسة سميرة خليل (2015)[15] حول موضوع تاريخ مصر في خطة تصنيف ديوي العشري، وذلك علىٰ مستويين: أولهما مستوىٰ الطبعة الأصلية بهدف تحديد ملامح معالجة الخطة لهذا الموضوع، وأوجه القوة والضعف في هذه المعالجة وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وعبر23 طبعة من هذه الخطة. وتناول البحث أيضًا التعديلات التي قدمتها الترجمات العربية لخطة تصنيف ديوي العشري علىٰ معالجة تاريخ مصر في هذه الخطة وذلك باستخدام المنهج التحليلي المقارن، وذلك للمقارنة بين الترجمات فيما بينها، وكذلك بين تلك الترجمات والطبعة الأصلية لخطة ديوي في معالجة موضوع البحث.

– دراسة محمد حسن عبد العظيم (2017)[16] حول علم المكتبات والمعلومات بين نظم التصنيف، بهدف التعرف علىٰ وضعية علم المكتبات والمعلومات داخل البنية العامة لأربع من خطط التصنيف العامة والمتخصصة، وتقسيماتها الرئيسة وتفريعاتها، ومدىٰ تغطيتها، وخلصت إلىٰ العديد من النتائج منها: أن تصنيف ديوي العشري أكثر نظم التصنيف تغطية لموضوعات علم المكتبات والمعلومات علىٰ الأقل من الناحية الكمية، وفصله علم المكتبات في (020) عن موضوعات الببليوجرافيا العامة في (016) والدوريات العامة (050) ودوائر المعارف العامة (030) في حين جاء تصنيف الكونجرس بالببليوجرافيا مصاحبة لعلم المكتبات حتىٰ في اسم القائمة.

– دراسة سميرة خليل (2017)[17] حول نظم تصنيف مقتنيات المتاحف لكونها إحدىٰ الأدوات والمعايير المطبقة في توثيق مجموعات المتاحف، وذلك بهدف رصد سمات وخصائص نظم التصنيف المطبقة في المتاحف، حيث تم التعريف بمفهوم تصنيف مقتنيات المتاحف، وتحديد الدوافع والمبررات التي تدفع المتاحف نحو تصنيف مقتنياتها، مع حصر لنظم تصنيف مقتنيات المتاحف من

خلال محركات البحث، ثم دراسة المتاح منها باللغة الإنجليزية علىٰ الويب في ضوء المكونات الأساسية لنظم التصانيف وهي: الجداول الرئيسية، القوائم المساعدة، الكشاف، الدليل الإرشادي وهي عدد من عناصر التقييم التي تضمنتها قائمة المراجعة التي تمت الاستعانة بها لذلك. وقد تم في هذه الدراسة تطبيق المنهج المسحي الميداني، بالإضافة إلىٰ الأسلوب التقييمي، أما عن أدوات جمع البيانات فهي تتمثل في الفحص المباشر لمواقع نظم التصنيف قيد الدراسة والمتاحة علىٰ الويب، وكذلك تطبيق قائمة المراجعة التي سبقت الإشارة إليها.

وقد أفاد الباحث بالعديد من هذه الدراسات والأبحاث، الأمر الذي ساعده علىٰ تكوين قاعدة نظرية عريضة حول البنية العامة لنظم التصنيف المختلفة، وأفاد تحديدًا من دراسات سميرة خليل المتنوعة، وخاصة دراستها حول موضوع تاريخ مصر في خطة تصنيف ديوي العشري(2015)، كما كانت الدراسة التي أجراها يونس الشوابكة (2009) أكثر نفعًا في التعرف علىٰ مدىٰ فاعلية الجدول الفرعي (KBP) في تصنيف الفقه الإسلامي عمليًا، من خلال استطلاع آراء المفهرسين والخبراء وطلاب القانون والشريعة الإسلامية، وتختلف هذه الدراسة عنها في تركيزها علىٰ البنية الموضوعية وإشكالياتها؛ كالموقع والترتيب والتجزيء والتفريع والتحليل المقارن لعلوم الفقه وموضوعاته بهذا الجدول والترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري والتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي.

1- الإطار النظري للدراسة:

1/0 تمهيد:

يسلط الباحث الضوء في هذا الإطار النظري على التعريف اللغوي والاصطلاحي للفقه، وأهم فوائد دراسته وخصائصه، ونشأته ومراحل تطوره، وترتيب علوم الفقه وشرفها بين علوم الدين الإسلامي، والتقسيمات الاصطلاحية لعلوم الفقه الإسلامي.

1/1 التعريف اللغوي والاصطلاحي:

الفقه في اللغة: فهم غرض المتكلم، وإدراك الشيء والعلم به، تقول: فقهت الحديث أَفْقَهَهُ، وكل علم بالشيء فهو فقه[18]، فالفقه لا يقف مدلوله عند حدود العلم السطحي للمعنى المراد معرفته، بل يتجاوزه إلى الفهم العميق للفظ وما يحتمله من دلالات؛ ففي الآية: "قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ"[19] أي ما نعلم حقيقة ما تقوله، ولهذا فالفقه أدق من الفهم، ولا يقف عند المعنى اللفظي؛ بل يتعداه لإدراك ما وراءه من حقائق.

الفقه في الاصطلاح: معرفة أحكام الله ﷻ في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة، وهي متلقاة من الكتاب والسنة، وما حدده الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها فقه، وقد اعتمد الفقهاء في فهمهم للمعنى الاصطلاحي للفقه على قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُواْ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾[20]، وبهذا يمكن تعريف الفقه اصطلاحًا بأنه: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية[21].

2/1 فوائد دراسة الفقه وأهم خصائصه:

أهم فوائد دراسة الفقه:

(أ) معرفة الأحكام الشرعية ومراعاتها والعمل بها.

(ب) السير علىٰ هدىٰ وبصيرة وتحكيم شرع الله، والبعد عن الابتداع، كما جاء في قول الله ﷻ: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[22].

(ج) بيان الأحكام لما يستجد من الحوادث والنوازل[23].

أهم خصائص الفقه:

1- المصدر: القرآن والسنة، فتُستنبط أحكام الشريعة منهما، وكل فقيه مقيد بهما، وما يتفرع عنهما.

2- الشمول: يختلف عن القوانين الوضعية لتناوله علاقات الإنسان الثلاث (بربه وبنفسه وبمجتمعه).

3- الصفة الدينية: فكل فعل أو تصرف في المعاملات يتصف بوجود فكرة الحلال والحرام.

4- قواعد الأخلاق: فالفقه دائم الحرص علىٰ الاعتناء بالأخلاق وإحياء المثل.

5- يراعي الفقه مصلحة الفرد والجماعة ويقدم الأخيرة إذا ما تعارضتِ المصلحتان[24].

3/1 نشأة الفقه وتطوره:

مر الفقه الإسلامي في نشأته وتطور علومه ومذاهبه بعدة مراحل يجملها الباحث فيما يأتي:

1- نشأته في عصر الرسولﷺ: نشأ الفقه في عهد الرسول ﷺ وعمادُه القرآن والسنة، وقد نزل القرآن بمكة يدعو إلىٰ الله وتوحيده، بينما نزل القرآن في المدينة

ليضع أسس التشريعات الفقهية، وكان الاعتماد في العهدين علىٰ الوحي في كل المسائل، حتىٰ التي اجتهد فيها الرسول ﷺ أو أصحابه وأقرها أو أنكرها.

2- عهد الخلفاء الراشدين: حيث كانت الفتوحات واختلاط المسلمين بأعراف أمم أخرىٰ لم تكن معروفة لديهم، فكانوا إذا عُرضت مشكلة بحثوا عن حكمها فىٰ كتاب الله، فإن لم يجدوا بحثوا فىٰ السنة، وقد غلب الاجتهاد الجماعي، وتميز هذا العهد بوجود صحابة عرفوا بالفقه فكان يرجع إليهم إذا تجددت الحوادث.

3- عصر التابعين: استمر فيه الاعتماد فىٰ الاستنباط علىٰ الكتاب والسنة، وشاع التحديث بالسنة، وازدهرت الرواية، وظهرت مدرسة الحديث بالحجاز التي اعتمدت فىٰ الاجتهاد علىٰ نصوص الكتاب والسنة، ولم تلجأ إلىٰ الأخذ بالرأي إلا نادرًا، ومدرسة الرأي بالعراق التي كان أكثر اعتمادها علىٰ الرأي.

4- عصر ازدهار الفقه: حيث زادت عناية الخلفاء بالفقه والفقهاء، واتسعت رقعة الدولة، وظهور العلماء الكبار الذين عملوا علىٰ تنمية الفقه وسد حاجة الدولة من التنظيمات والقوانين وإنشاء المدارس الفقه، وتم تدوين السنة ومعرفة صحيحها وضعيفها، الأمر الذي كان له الأثر فىٰ ازدهار الفقه، وظهور علم أصول الفقه[25].

5- عصر نصرة المذاهب الفقهية: والذي جنح فيه الفقهاء إلىٰ التقليد والتزام مذاهب معينة، مما عطل نمو الفقه وضعفه لأسباب منها: ضعف الحكام العباسيين، وتقطع أجزاء الدولة، وعدم الاهتمام بالفقه والفقهاء، وتدوين الفقه علىٰ شكل مذاهب متنافسة.

6- عصر التقليد والجمود: وكان فيه التقليد هو الطابع العام للفقه والفقهاء، واتجه الفقهاء إلىٰ الاختصار في جميع المسائل وتسهيلها، ثم ظهرت الشروح والهوامش، وانصرف الفقهاء إلىٰ الشرح وتوضيح المختصرات وحل ألغازها، وابتعدوا عن الإبداع والابتكار.

7- العصر الحديث: تجلت النهضة الفقهية الحديثة في البدء في تدوين الفقه الإسلامي تدوينًا حديثًا، وقيام المؤتمرات الفقهية، وإجراء الدراسات المقارنة، وإنشاء كليات الشريعة والحقوق، ووضع موسوعات للفقه الإسلامىٰ، وظهور الاجتهاد الجماعىٰ بظهور المجامع الفقهية، وكان لهذه البوادر أثرًا كبيرًا فىٰ تجديد الفقه الإسلامىٰ والنهوض به لتطبيقه علىٰ الحياة العامة[26].

4/1 ترتيب علوم الفقه وشرفها بين علوم الدين الإسلامي:

ارتبطت علوم الدين الإسلامي أو العلوم الشرعية بعلوم العربية دون غيرها من العلوم، فقد نشأت الأخيرة في الأساس لخدمة الدين وفهمه؛ واعتبروا تعلمها وإتقانها واجب، بل درج أغلب علماء العرب علىٰ تقسيم المعرفة البشرية إلي قسمين: علوم العرب وعلوم العجم، أو العلوم العربية والعلوم الدخيلة، فكل ما أنتجه العرب علوم عربية أو شرعية، وكل ما دخل عليهم علوم دخيلة، وما يهمنا في هذا المقام هو علوم الدين الإسلامي بمعناه الضيق، وموقع علوم الفقه بينها.

وهذه لنماذج تقسيمات علوم الدين الإسلامي عند العلماء المسلمين:

- التهانوي: الكلام، التفسير، القراءات، الإسناد، الحديث، أصول الفقه، الفقه، الفرائض، التصوف.

- ابن خلدون: التفسير، والقراءات، الحديث، الفقه، الفرائض، أصول الفقه، الجدل والخلافيات، الكلام، التصوف.

- السيوطي: أصول الدين أو علم الكلام، التفسير، الحديث، أصول الفقه، الفقه، الفرائض، التصوف.

- طاش كبري زاده: الرواية، التفسير، دراية الحديث، أصول الدين، أصول الفقه، الفقه، التصوف.

ويتبين من تقسيمات علماء المسلمين أن علوم الفقه الإسلامي تأتي كعلمين أو قسمين مستقلين هما: علم الفقه وعلم أصول الفقه، ولا يوجد اتفاق حول أيهما يأتي أولاً، كما تأتي الفرائض أو المواريث وأحكامها عند بعضهم كعلم ثالث مستقل.

كما تبين للباحث أن ترتيب علوم الفقه بين علوم الدين الإسلامي مسألة خلافية بين أهل الاختصاص أنفسهم، وعلىٰ الرغم من هذا فإن أغلبهم قد أتىٰ بعلم الكلام أولاً، والتفسير ثانيًا لتعلقه بكلام الله تعالىٰ، ثم علم الحديث لأنه يليه في الفضيلة، ثم أصول الفقه لأنه أشرف من الفقه، فالأصل أشرف من الفرع ثم علم الفرائض والذي هو من أبواب الفقه، كما أن أصول الفقه عُدَّةٌ ومقدمة للفقه لمن يريد تحصيله بالاستنباط ولذلك قدم عليه هنا، لذا فأصول الفقه والفقه يجب أن يتبعان علم الحديث ووضعهما هنا أنسب من ناحية أخرىٰ، هي أن الكتاب والسنة الدليلان الأصليان في أصول الفقه وهما مصدر الأحكام في الفقه، فيكون التسلسل علىٰ هذه الصورة متصلاً وكل حلقاته في مكانها الصحيح.

ويأتي شرف أي علم بين العلوم علىٰ حسب شرف موضوعه، ونفعه، وقوة أدلته، ومرتبته بين العلوم، وعند التحصيل لكي يقدم أو يؤخر، أو شدة الحاجة إليه، فالحاجة إلىٰ الفقه أشد من الحاجة إلىٰ الطب مثلاً، إذ ما من واقعة في الكون إلا ولها افتقار إلىٰ الفقه، إذ به انتظام وإصلاح الدنيا والدين، بخلاف الطب فإنه يحتاج إليه بعض الناس في بعض الأوقات[27].

1/5 التقسيمات الاصطلاحية لعلوم الفقه الإسلامي:

تبين مما سبق أن علوم الفقه تنقسم إلىٰ علمين أساسيين هما: علم أصول الفقه وعلم الفقه، وأن الفرائض أو المواريث علم مستقل عند البعض وتابع لعلم

الفقه عند البعض الآخر، وسوف يتناوله الباحث في دراسته وفقًا للرأي القائل بأنه باب من أبواب علم الفقه أو فرع من فروعه.

1/5/1 **أصول الفقه:**

ويعني معرفة الأحكام التي تقود مباشرة إلىٰ علم الفقه، أو هو العلم بالقواعد التي ترسم المناهج لاستنباط الأحكام العملية من أدلتها التفصيلية، وهو القواعد التي تبين طريقة استخراج الأحكام الفقهية من الأدلة، وقد بدأ علم أصول الفقه كعلم مدون بالإمام الشافعي، ثم أصبح التأليف فيه بعد الشافعي علي طريقتين: طريقة الشافعية والمتكلمين، وطريقة الحنفية[28].

- **الفرق بين الفقه وأصوله:**

الأصول هي المناهج التي تبين الطريق الذىٰ يسلكه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، وترتيب الأدلة من حيث قوتها، فيقدم القرآن علىٰ السنة، والسنة علىٰ القياس وسائر الأدلة التي لا تقوم علي النصوص مباشرة، والفقه هو استخراج الأحكام مع التقيد بهذه المناهج[29]، لهذا فإن موضوع أصول الفقه هو كل ما يتعلق بالمنهج الذي يُرسم ليتقيد به الفقيه في استنباطه حتىٰ لا يخرج عن الجادة.

- **موضوعاته:**

- الأدلة: (القران- السنة- الإجماع- القياس- فتوىٰ الصحابة - شرع من قبلنا - الاستحسان).
- الأحكام: (الوجوب، الحظر، الندب، الكراهة، الإباحة، الحسن، القبح، الصحة، الفساد...إلخ).
- الاستنباط: القواعد الأصولية اللغوية، القواعد الأصولية الشرعية، ويدخل فيه الاجتهاد والتقليد.

يتبين أن الفئات الموضوعية لعلم أصول الفقه ثلاثة هي: الدليل – الحكم – الاستنباط[30]، والدليل أهم من الحكم فهو مدار البحث في علم أصول الفقه، كما أن الحكم وأفعال المكلفين جزء من موضوع أصول الفقه، ويأتي بعد ذلك الاستنباط، أما المذهب فيأتي في النهاية.

2/5/1 **علم الفقه:**

هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، وموضوعه أفعال المكلفين من حيث أنها تحل وتحرم وتصح وتفسد، وكما أن للفقه أصول؛ فإن له فروع ومذاهب.

– **فروع الفقه**: كل ما يتعلق بالأسرة والمواريث والملكية والعقود والالتزامات والمعاملات والعقوبات وإجراءات التداعي أمام المحاكم والقانون الدستوري والقوانين التي تنظم إدارة الدولة وإعلان الحرب، علاوة علىٰ أحكام العبادات. ويعتبر البعض الفرائض أو المواريث[31] فنًا مستقلاً، ولكن يلحقها الأغلبية للفقه.

ويقتصر البعض في تقسيمهم لموضوعات الفقه علىٰ قسمين كبيرين: العبادات والمعاملات ويدرجون تحتهما المباحث الأخرىٰ.

– **مذاهب الفقه:** المدارس الفكرية التي شرحت وفسرت وصنفت الفقه الإسلامي مثل: الحنفية والشافعية والمالكية والحنبلية وغيرها من المذاهب السنية وغير السنية[32].

2 - البنية الموضوعية لعلوم الفقه في التصانيف الفلسفية والببليوجرافية:

2 / 0 تمهيد:

يعرض الباحث في هذا المحور من الدراسة كيفية تناول علوم الفقه الإسلامي وبنيتها الموضوعية أولاً: داخل التصانيف الفلسفية عند بعض العلماء والفلاسفة وهم: الفارابي والخوارزمي وابن خلدون والسيوطي والتهانوي. ثانيًا: داخل نظم التصنيف الببليوجرافية عند الببليوجرافيين الأوائل أمثال: ابن خير الأشبيلي وابن النديم وطاش كبري زادة. ثالثًا وأخيرًا عرض البنية الموضوعية لعلوم الفقه

داخل نموذجين من فهارس المكتبات الإسلامية وهما: الفهرس المصنف لمكتبة الشيخ شمس الدين محمد بن جمال الدين وفهرس مكتبة مسجد الأمير محمد بك أبو الدهب.

2 / 1 البنية الموضوعية لعلوم الفقه في التصانيف الفلسفية:

زاد اهتمامُ العرب والمسلمين بتصنيف العلوم بعد ظهور الإسلام ونشوء الدولة الإسلامية، بهدف التعرف علىٰ مدىٰ صلة العلوم وارتباطها فيما بينها، بما ينسجم مع منهجهم فىٰ كل فترة زمنية، وتُعد علوم الدين الإسلامي من العلوم التي حظيت بالرعاية والاهتمام من جانب العلماء، ويعرض الباحث في هذا المبحث بالوصف والتحليل والمقارنة للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي في بعض التصانيف الفلسفية الإسلامية، أو تصانيف المعرفة عند المسلمين، كما يظهر في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) البنية الموضوعية لعلوم الفقه في التصانيف الفلسفية الإسلامية

الفارابي	الخوارزمي		ابن خلدون	السيوطي	التهانوي
الفقه الآراء الأفعال	أصول الفقه الطهارة الصلاة والآذان الصوم الزكاة الحج	البيع والشركة النكاح والطلاق الديات الفرائض النوادر	الفقه الفرائض أصول الفقه	أصول الفقه الفقه الفرائض	أصول الفقه الفقه الفرائض
3	11		3	3	3

2 / 1 /1 الفارابي (ت 339 هـ):

هو أبو نصر الفارابي الذي يَنظرُ البعض إلىٰ تصنيفه للعلوم علىٰ أنه أول محاولة مكتملة، وأول علامة بارزة في هذا المجال، فقد وضع تصنيفًا ناضجًا في القرن الرابع الهجري في كتابه "إحصاء العلوم" قسم فيه المعرفة إلىٰ خمسة

فصول هي: علم اللسان، وعلم المنطق، وعلم التعاليم (الرياضيات)، والعلم الإلهي (ما وراء الطبيعة)، والحكمة العملية[33].

وبعد تحليل البنية الموضوعية لعلوم الحكمة العملية عند الفارابي تبين للباحث أنه قد وزعها علىٰ ثلاث شعب هي: العلم المدني (الأخلاق والسياسة)، وعلم الفقه (الآراء والأفعال) ، وأخيرًا علم الكلام (التوحيد)، وهكذا ظهر للباحث أن علوم الفقه قد شغلت عند الفارابي في تصنيفه للمعرفة بكتاب "إحصاء العلوم" شعبة مستقلة قائمة بذاتها، وقد قسمها إلىٰ فرعين رئيسين هما: الآراء والأفعال.

2 / 1 /2 الخوارزمي (ت 387 هـ):

هو محمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي، الذي قسم بنية المعرفة في كتابه "مفاتيح العلوم" إلىٰ مقالتين: خصص الأولىٰ لعلوم العرب (العلوم الشرعية)، وخصص الثانية لعلوم العجم، ووزع المقالة الأولىٰ إلىٰ ستة أبواب[34].

وبعد تحليل الباحث للبنية الموضوعية لعلوم العرب (العلوم الشرعية) عند الخوارزمي وجد أن علوم الفقه قد جاءت بالباب الأول في أحد عشر فصلاً هي (أصول الفقه – الطهارة – الصلاة والآذان – الصوم – الزكاة – الحج – البيع والشركة – النكاح والطلاق – الديات – الفرائض – النوادر).

2 / 1 /3 ابن خلدون (808هـ).

هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الذي سجل تصنيفه للمعرفة في مقدمته تحت عنوان: "أصناف العلوم الواقعة في العمران"، وقد جاءت جملة العلوم عنده في قسمين كبيرين: الأول: العلوم العقلية (الطبيعية)، والتي يهتدي إليها الإنسان بفكره، والثاني: العلوم النقلية المأخوذة عن الشارع، وهىٰ العلوم الشرعية، وأصلها الكتاب والسنة وما يتعلق بها من العلوم[35].

وبعد دراسة البنية الموضوعية للعلوم النقلية (الشرعية) وتحليلها عند ابن خلدون تبين ما يأتي:

- جاءت البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي فى ثلاثة علوم هي:

1- علم الفقه. 2- علم الفرائض.

3- علم أصول الفقه ويشمل: الخلافات والجدل.

- قدم علم الفقه علىٰ علم أصول الفقه، والأصل أن يعكس الترتيب، فعلم أصول الفقه هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلىٰ الفقه وعليه يبنىٰ علم الفقه.

- لم تظهر يتطرق ابن خلدون إلىٰ الموضوعات الفرعية تحت كل علم من هذه العلوم الثلاثة.

2 / 1 /4 **السيوطي** (911**هـ**)؛

هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الذي يمثل تصنيفه للعلوم فىٰ كتابه: "إتمام الدراية لقراء النقاية" أكبر وأوسع التصانيف الإسلامية في حينه، والذي يبدو أنه أفاد من كل ما سبقه من تصانيف، وقد تدرج في أربعة مستويات، وصل عدد الرؤوس التي أتىٰ بها مائتين وخمسين رأسًا.

وقد ظهر للباحث من تحليل هذه المستويات الأربعة وتلك الرؤوس أن البنية الموضوعية لعلوم الفقه جاءت عند السيوطي كما يأتي:

1- علم أصول الفقه: (الكتاب - السنة - الإجماع - القياس - مباحث الكتاب -الاستصحاب - الاستدلال - حال المستدل). 2- علم الفقه.

3- علم الفرائض: (قدر المواريث - كيفية قسمة المواريث - موانع الإرث - الوارثون - الوارثات -الفروض)[36].

وقد رأىٰ الباحث أن تقسيم السيوطي يُمثل أفضل تقسيمات علماء المسلمين لعلوم الفقه الإسلامىٰ وأشملها حيث ذكر علومًا لم تشر إليها التصانيف السابقة.

2 / 1 /5 **التهانوي (ت 1158هـ):**

وهو الذي وضع تصنيفه للعلوم في كتابه: "كشاف اصطلاحات الفنون" ولهذا التصنيف وجهان: الأول منهما مصنف، والثاني هجائي برؤوس الموضوعات، وقد جاء القسم المصنف في تسعة أقسام رئيسة تحت كل منها عدد من الشعب لا تتساوىٰ عددًا، وفي القسم الثاني منها جاءت العلوم الشرعية[37].

وقد تبين أن البينة الموضوعية لعلوم الفقه شغلت ثلاث شعب هي: (علم أصول الفقه ، علم الفقه، علم الفرائض).

2 / 2 البنية الموضوعية لعلوم الفقه في التصانيف الببليوجرافية:

عرف المسلمون الببليوجرافيات بفئتيها النوعية والعامة، وكانت الببليوجرافيات النوعية (فهارس الشيوخ وببليوجرافيات الطبقات والمؤلفين والمترجمين...إلخ) أسبق من الببليوجرافيات العامة التي تحصر الكتب علىٰ إطلاقها، ويعرض الباحث للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي ببعض التصانيف الببليوجرافية، كما يظهر في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) البنية الموضوعية لعلوم الفقه في التصانيف الببليوجرافية عند المسلمين

ابن خير الأشبيلي	ابن النديم		طاش كبري زادة
فقه الصحابة والتابعين وفقه مالك أصول الدين وأصول الفقه الأشربة الفرائض وما يتصل بها	أخبار مالك وأصحابه أخبار أبي حنيفة وأصحابه أخبار الشافعي وأصحابه أخبار داود وأصحابه	أخبار فقهاء الشيعة أخبار أصحاب الحديث والمحدثين أخبار الطبري وأصحابه أخبار فقهاء الشراة	أصول الفقه الفقه
4	8		2

2 / 2 /1 ابن خير الأشبيلي (ت 575 هـ):

ابن خير الأشبيلي هو صاحب أحد أشهر فهارس الشيوخ، والموسوم بـ "فهرسة ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنفة في دروب العلم وأنواع المعارف" والذي صنف كتبه البالغ عددها 1440 كتابًا في أربعة عشرة فرعًا[38].

وبعد دراسة الباحث للبنية العامة لفهرس ابن خير الأشبيلي تبين له أن البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي قد وزعها علىٰ أربعة فروع هي:

- فقه الصحابة والتابعين وفقه مالك بن أنس.
- أصول الدين وأصول الفقه.
- الأشربة.
- الفرائض وما يتصل بها.

2 / 2 /2 ابن النديم:

هو صاحب "الفهرست"، الذىٰ جمع فيه كتب جميع الأمم من العرب والعجم، منذ ابتداء كل علم حتىٰ سنة سبع وسبعين وثلاثمائة للهجرة، ويعتبر نظام التصنيف فيه أول نظام تصنيف يصلح للتطبيق علىٰ الكتب، والذي قسمه إلىٰ عشرة مقالات، وتتفرع إلىٰ أربعة وثلاثين فنًا من مختلف الفنون[39].

وقد تبين للباحث أن ابن النديم قد خصص "المقالة السادسة" للكتب فىٰ علوم الفقه الإسلامىٰ، ووزعها علىٰ ثمانية فنون في الفقه والفقهاء والمحدثين، وتسير علىٰ النحو التالي:

1- أخبار مالك وأصحابه.

2- أخبار أبي حنيفة وأصحابه.

3- أخبار الأمام الشافعي وأصحابه.

4- أخبار داود وأصحابه.

5- أخبار فقهاء الشيعة.

6- أخبار أصحاب الحديث والمحدثين.

7- أخبار الطبري وأصحابه.

8- أخبار فقهاء الشراة [40].

كما ظهر من تقسيم ابن النديم لعلوم الفقه الإسلامىٰ الملاحظات التالية:

- اعتماد ابن النديم علىٰ المذاهب الفقهية فىٰ تقسيمه لعلوم الفقه الإسلامىٰ؛ فذكر فقهاء كل مذهب ومؤلفاتهم حتىٰ سنة 377 هـ وهىٰ السنة التي انتهىٰ فيها من تأليف الكتاب.

- غياب بعض علوم الفقه الإسلامىٰ عن هذا التقسيم، وأهمها علم أصول الفقه وعلم الفرائض.

2 / 2 /3 طاش كبري زادة:

هو أحمد بن مصطفىٰ طاش كبري زاده، الذي يأتي تصنيفه لعلوم المعرفة البشرية في كتابه "مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم" من أشهر التصانيف الببليوجرافية عند المسلمين، وقد قسم فيه المعرفة إلىٰ قسمين كبيرين: الأول عبارة عن ست دوحات، والثاني دوحة واحدة، لتكون جملة الدوحات سبع، وتكمن فلسفته في نظرته إلىٰ أن العلوم تقع في أربعة مجالات رئيسة: علوم متعلقة الكتابة (الأبجديات) - علوم متعلقة باللغة (وسيلة التخاطب) - علوم متعلقة بالتجريد (البحتة أو الذهنية) - علوم متعلقة بالتطبيق (العملية أو التطبيقية)، ويعبر عنها بمصطلحاته (الكتابة والعبارة والأذهان والأعيان) [41].

وقد ظهر للباحث من خلال دراسته لهذا التصنيف أن البنية الموضوعية لعلوم الفقه عند طاش كبري زادة قد شغلت الشعبتين السادسة والسابعة بالدوحة السادسة كما يأتي:

الشعبة السادسة: علم أصول الفقه.

الشعبة السابعة: علم الفقه.

كما تبين للباحث عدم ذكره لعلم الفرائض، وبعض التفريعات الموضوعية للفقه والمذاهب الفقهية.

2 / 3 البنية الموضوعية لعلوم الفقه في تصانيف المكتبات الإسلامية:

أما عن البنية الموضوعية لعلوم الفقه في تصانيف المكتبات الإسلامية فقد تناولها الباحث داخل نموذجين من فهارس هذه المكتبات وهي كما يظهر في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) البنية الموضوعية لعلوم الفقه في تصانيف المكتبات الإسلامية

الفهرس المصنف لمكتبة الشيخ شمس الدين محمد بن جمال الدين	فهرس مكتبة مسجد الأمير محمد بك أبو الدهب	
الفقه أصول الفقه الفرائض والحساب	كتب الفقه الحنفي كتب الفقه الشافعي فتاوىٰ الفقه الشافعي شروح كتب الشافعية وحواشيها	كتب الفقه المالكي شروح كتب الفقه المالكي كتب مذهب الحنابلة
3	7	

1/3/2 الفهرس المصنف لمكتبة الشيخ شمس الدين محمد بن جمال الدين:

والذي تم ترتيبه ترتيبًا مصنفًا برؤوس الموضوعات، وقد خلُصَ الباحث من هذا الفهرس بأن علوم الفقه قد جاءت كما يأتي:

– الفقه. – أصول الفقه. – الفرائض والحساب.

2/3/2 فهرس مكتبة مسجد الأمير محمد بك أبو الدهب:

وقد وُزِعَتْ فيه الكتب تحت رؤوس موضوعات واسعة، واتضح للباحث تداعي موضوعات الفقه وكتبها وشروحها تأسيسًا علىٰ المذاهب الفقهية كما يأتي:

– كتب الفقه الحنفي. – كتب الفقه المالكي.

– كتب الفقه الشافعي. – شروح كتب الفقه المالكي.

– فتاوىٰ الفقه الشافعي. – كتب مذهب الحنابلة.

– شروح كتب الشافعية وحواشيها[42].

3 - البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بنظم التصنيف الحديثة:

3 / 0 تمهيد

يتناول هذا المحور أولاً: التعريف بنظم التصنيف المدروسة، والموقع الذي تشغله علوم الفقه الإسلامي بها، وثانيًا: يعرض لطريقة التفريع والتجزيء داخل البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بهذه النظم، وثالثًا: الدراسة التحليلية للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي داخل النظم المدروسة.

3/1 التعريف بنظم الدراسة وموقع علوم الفقه الإسلامي بها:

3/1/1 التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي:

يمثل التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي – من وجهة نظر الباحث – حلقة الوصل بين التصانيف الفلسفية والببليوجرافية لعلماء المسلمين من ناحية، ونظم تصنيف المكتبات في العصر الحديث من ناحية أخرىٰ، وقد أعده

الدكتور عبد الوهاب عبد السلام أبو النور عام 1972 كنظام تصنيف متخصص في علوم الدين الإسلامي[43]، وقد اتخذ من المدرسة الهندية للتحليل الوجهي منهجًا له في إعداد قوائمه، وما استلزم ذلك من خطوات في إعداد القوائم، وقد افترض أبو النور بأن "التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامىٰ" سيكون أحد الأقسام الرئيسية في الخطة العربية للتصنيف التي كان ينشدها، وقد خصص له مكانًا في الرمز المئوي (11 – 99) ، وهو (11) ، والذي يتم حذفه في حال التصنيف المتخصص، وينقسم بدوره إلىٰ عدة أقسام، والتي هي أقسام أساسية تبدأ في نطاقها عملية التحليل الوجهي، وعند تفريع القسم بواسطة خاصية واحدة ينتج لدينا مجموعة بؤرات أو شعب[44].

ونظرًا لحاجة المكتبة العربية والإسلامية إلىٰ قوائم علوم الدين الإسلامي، فقد أخذت بها العديد من المكتبات العربية في الخليج العربي وإيران، حيث تم إدماج موضوعات الدين الإسلامي في قوائم تصنيف مكتبة الكونجرس وتصنيف ديوي العشري لاستيعاب الإنتاج الفكري لعلوم الدين الإسلامي.

جدول رقم (4) أقسام علوم الدين الإسلامي عند أبي النور

11 الإسلام	
ء	الأعمال العامة
ب – د	علوم القران
ر– ص	علوم الحديث
ط	علم أصول الفقه
ع	علم الفقه
ف	علم الكلام
ك – م	الفرق الإسلامية
هـ – و	التصوف والطرق الصوفية
لا	حركات الإصلاح والتجديد

لاحظ الباحث من تحليل أقسام علوم الدين الإسلامي عند أبي النور بالجدول رقم (4) ما يلي:

- قسم أبو النور علوم الدين الإسلامىٰ إلىٰ ثمانية أقسام أساسية، وخصص لكل قسم منها حرفًا من حروف الهجاء العربية، بعد استبعاده للحروف التي يمكن أن تختلط مع غيرها، وتظهر هذه الأقسام كما في الجدول رقم (4):

- جاءت علوم القرآن في ثلاثة حروف، وهي كالتالي: (ب) لعلوم القرآن ما عدا القراءات والتفسير، (ح) القراءات والتجويد، (د) التفسير. وشغلت علوم الحديث ثلاثة حروف أخرىٰ، وهي: (ر) لعلم دراية الحديث، (س) لعلم رواية الحديث، (ص) للسيرة النبوية. وثلاثة حروف أيضًا للفرق الإسلامية، وهي (ك) للشيعة ، (ل) للخوارج ، (م) الفرق الأخرىٰ. وخصص حرفي (ه – و) للتصوف والطرق الصوفية.

- شغلت البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامىٰ عند أبي النور شعبتين رئيسيتين متتابعين هما: علم أصول الفقه بالحرف (ط)، وعلم الفقه بالحرف (ع).

- خصص حرفًا لعلم الكلام هو (ف) وآخر لحركات الإصلاح والتجديد هو (لا)[45].

وقد جمع الباحث البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي، في الجدول رقم (5):

جدول رقم (5) البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي عند أبي النور

ط 11 علم أصول الفقه	
ط 1 – 2	الدليل
ط 3	الحكم ، المحكوم فيه ، المحكوم عليه
ط 4	الاستنباط
ط 5	المباحث الأصولية اللغوية
ط 6	المباحث الأصولية الشرعية
ط 7	الاجتهاد والتقليد والإفتاء
ط 8	الطريقة (المذهب)
ع 11 علم الفقه	
ع 1 – 8	المسألة

ع 2	العبادات
ع 3	المناكحات (الأحوال الشخصية)
ع 4	المعاملات
ع 5	السير (الجهاد)
ع 6	الجنايات
ع 7	الفرائض (علم المواريث)
ع 8	موضوعات أخرىٰ
ع 9	المذهب

ومن خلال الجدول رقم (5) الخاص بعلوم الفقه بالتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي خرج الباحث بعدد من الملاحظات أهمها :

✓ أخذت جميع خطط التصنيف العامة بمبدأ العام – الخاص، حيث تقسم المعرفة إلىٰ أقسام وكل قسم إلىٰ شعب وكل شعبة إلىٰ فروع وهكذا، بينما أخذ أغلب أصحاب الخطط المتخصصة بمبدأ الخاص العام، حيث صممت هذه الخطط في الأساس لموضوعات متخصصة، وجمهور المكتبات التي أُعِدَّت لها هذه الخطط جمهور متخصص والمجموعات متخصصة، وفكرة العام الخاص فيها ليست ذات أهمية كما في الخطط العامة التي تستخدم في المكتبات الشاملة.

✓ وبالتطبيق علىٰ البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي كقسم أساسي بواسطة خاصية المذهب، فسوف ينتج لدينا عدد من المذاهب هي بؤرات وجه المذهب بالقسم الأساسي (الفقه)، وهي: المذهب الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي، الظاهري...إلخ، ومجموع هذه المذاهب يكون وجه المذهب، كما يمثل المذهب الشافعي بؤرة في وجه المذهب بالقسم الأساسي الفقه، والصلاة بؤرة في وجه المسألة بنفس القسم[46].

✓ وإذا كان الوجه الأول هو المذهب، ووجه المسألة هو الوجه الثاني، فالأعمال التي تتناول مسائل معينة كالصلاة والصيام...إلخ في إطار مذهب معين سوف تخضع للمذهب وليس العكس، فالصلاة علىٰ المذهب المالكي سوف تتفرع من المذهب المالكي ولا تتفرع المذاهب من المسائل، فالتجميع يكون لكل المسائل تحت المذهب وليس العكس.

✓ تأتىٰ الأعمال التي تدرس مسائل معينة بصفة عامة أو مقارنة قبل الأعمال التي تدرس مسائل في نطاق مذهب واحد.

✓ تأتىٰ الأعمال التي تدرس مسائل معينة في نطاق مذهب معين كلها مجمعة معا لمساعدة الدارسين المتخصصين في هذا المذهب.

✓ كما أن تقسيم المذهب بالمسألة سوف يساعد الباحث الشامل الذي يدرس نقطة (مسألة) معينة في كل المذاهب، فسوف يتيسر له الوصول إلىٰ الزكاة مثلا (أو بعض نقاطها) تحت كل مذهب، وبذلك يمكنه إجراء دراسته المقارنة بسهولة[47].

3/1/2 الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

تنقسم العلوم إلىٰ صنفين، أحدهما عام تشترك فيه الأمة مع غيرها من الأمم، وهي العلوم البحتة والتطبيقية، وهذه علوم لا وطن لها، والصنف الثاني خاص بكل أمة تتميز به عن غيرها، وتظهر فيه ذاتيتها، وهذه العلوم بالنسبة للأمة العربية علىٰ وجه الحصر: (علوم الدين الإسلامي ، علوم اللغة العربية ، الفلسفة الإسلامية ، الأدب العربي ، التاريخ العربي والإسلامي ، الجغرافيا ، وأجزاء من التربية والإدارة العامة والقانون والفلكلور والاقتصاد والعلاقات الخارجية)، ولم توفر نظم تصنيف المكتبات الحديثة لهذه العلوم أماكن كافية، وبخاصة تصنيف ديوي العشري الأكثر انتشارًا واستخدامًا بالمكتبات العربية، فكانت

الترجمات العربية المعدلة له ضرورة عملية لتوفير أداة من أدوات العمل الأساسية داخل تلك المكتبات لتلائم تصنيف الإنتاج الفكري العربي في العلوم العربية السابق ذكرها.

ومن خلال مراجعة الحصر الذي قامت به سميرة خليل[48] للترجمات العربية لخطة تصنيف ديوي العشري تبين وجود عدد كبير من الترجمات التي تتعدى الأربعين ترجمة معدلة، ما بين الكاملة والمتوسطة والموجزة، كما تبين ظهور بعضها في أكثر من طبعة، بل وكل طبعة من ذات العمل تحمل عنوانًا جديدًا. وقد قام الباحث باختيار ترجمتين ممثلتين لهذه الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري للدراسة التحليلية المقارنة للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بهذه الدراسة، وهما:

أ- ترجمة: محمد عوض العايدي(2010) والتي جاءت تحت عنوان: موسوعة التصنيف العشري[49].

ب- ترجمة يونس أحمد الشوابكة (2015) وعنوانها: تصنيف ديوي العشري والكشاف النسبي[50].

التعريف بالترجمتين وصاحبيهما وأسباب اختيارهما:

- يُعد كلاً من محمد عوض العايدي (المصري) ويونس أحمد الشوابكة (الأردني) من أشهر الشخصيات العربية الذين أثروا المكتبة العربية بأعمالهم وخبراتهم في مجال المكتبات والمعلومات ككل.

- تسير ترجمة العايدي الكاملة على الأسس العامة والخطوط العريضة للطبعة 21 الكاملة من تصنيف ديوي العشري، بينما ترجمة الشوابكة معدلة ومتوسطة إلى شبه كاملة

للجداول الرئيسة والمساعدة والكشاف النسبي، ومتوافقة مع الطبعة 23 الأصلية الصادرة عام 2011.

- تتكون ترجمة العايدي من أربعة مجلدات، خصص المجلد الأول للمقدمة والقوائم المساعدة والدليل الإرشادي، والمجلدين الثاني والثالث للجداول الرئيسية، والمجلد الرابع للكشاف النسبي. بينما تتكون ترجمة الشوابكة من مجلدين كبيرين يتكون الأول من المقدمة، والقوائم المساعدة، والخلاصات الثلاثة، والجداول الرئيسة (000-999)، وتم تخصيص المجلد الثاني للكشاف النسبي.

- بالترجمتين اهتمام كبير بالعلوم العربية والإسلامية، وتقدمان جداول مفصلة لها.

- تمت صياغة تعليمات بناء الأرقام بهما بلغة سهلة، وتقدمان أمثلة تشرح كيفية تطبيقها.

- الكشاف النسبي بهما يكفل إضافة مداخل ومصطلحات جديدة، ويراعي تنظيم المصطلحات تنظيمًا محكمًا وصياغتها بلغةٍ سليمةٍ، واستخدام شبكة إحالات للتغلب علىٰ المشكلات اللغوية.

- الترجمتان لا تنتميان لدولة عربية واحدة، فالأولىٰ مصرية، والثانية أردنية.

- يتم استخدام الترجمتين في المكتبات العربية علىٰ نطاق واسع.

- تشغل علوم الدين الإسلامي في ترجمة العايدي الشعب (210 – 260) وتشغل في ترجمة الشوابكة الشعب (210 – 280).

- خصص العايدي لعلوم الفقه الإسلامي الشعبة 250 تحت عنوان: الفقه الإسلامي، بينما خصص الشوابكة لها الشعبتين 260- 270 والتي جاءتا تحت عنوان شامل هو: الفقه الإسلامي: أصوله وفروعه ومذاهبه.

3/1/3 **الجدول الفرعي** (KBP) **في تصنيف مكتبة الكونجرس**:

اتفق الباحثون العرب علىٰ عدم ملاءمة تصنيف مكتبة الكونجرس لتصنيف موضوعات الثقافة العربية والإسلامية كعلوم الدين الإسلامي وعلوم اللغة

العربية وآدابها...إلخ دون توسعات أو تعديلات[51]، وكانت عملية تصنيف علوم الدين الإسلامي علىٰ وجه الخصوص تمثل أحد أهم مشكلات المكتبة العربية التي تستخدم أو ترغب في استخدام تصنيف مكتبة الكونجرس، حيث خصص النظام الشعبة (BP) للديانات السماوية باستثناء الدين المسيحي، فجاءت معالجة علوم الفقه الإسلامي غير مناسبة، وتشتت موضوعاته في الشعبة (BP) وأقسام العلوم الاجتماعية والتاريخ والقانون (H , R, K)، مما أدىٰ إلىٰ قيام بعض المكتبات الإسلامية إلىٰ تطبيق نظام تصنيف خاص لعلوم الفقه الإسلامي، بينما قامت المكتبات العربية التي تستخدم النظام بتطبيق الشعبة (BP) مع التوسع في تصنيف موضوعات الدين الإسلامي وتفاصيلها، وهذا ما أضر بعملية تصنيف موضوعات علوم الفقه الإسلامي بالتبعية، فظهرت الأعمال المتخصصة في أكثر من مكان علىٰ الرفوف، وتشتتت في عدة أقسام، وبهذا تأثر المستفيدون سلبًا بالممارسات التي يتم بها تصنيف موضوعات الفقه الإسلامي.

- **تصميم الجدول الفرعي (KBP) الخاص بعلوم الفقه الإسلامي:**

بعد الانتهاء من تصميم الأقسام الفرعية المخصصة للنظم القانونية الدينية (KB-KBX) صدرت مسودة الجدول الفرعي (KBP) المخصص لتصنيف علوم الفقه الإسلامي عام 2001 علىٰ الموقع الإلكتروني http://classification web.loc.gov، بينما صدرت الطبعة الورقية عام 2004 لتمكين المكتبات غير المشتركة في الموقع من تطبيقه.

- **ملاحظات عامة حول الجدول الفرعي (KBP):**

- جدول منهجي مقنن يغطي أكبر قدر من موضوعات الفقه الإسلامي، ويجمعها في مكان واحد، تم تصميمه للفقه الإسلامي عمومًا، وليس للقوانين الإسلامية المطبقة في بعض الدول.
- تم تطويره لتوفير بنية استرجاعية لمواد الفقه الإسلامي، ولتسهيل دراسة القانون الديني المقارن، وكان تطويره مع غيره من الجداول المخصصة للقوانين الدينية لخدمة المكتبات القانونية في الأساس.
- تم الاعتماد في بنائه علىٰ القسم الفرعي (BP) والجدول (D) المخصص لتقسيمات القانون المدني، والذي يستخدم أساسًا مع جدول القوانين الفردية للدول في أسيا وأفريقيا ودول المحيط الهادي (KL-KWX).
- تسير البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي به تبعًا للمنهج التقليدي لتصنيف الفقه الإسلامي من حيث المحتوىٰ وليس الترتيب، وهي علىٰ النحو التالي:
  - القسم العام: ويشغل المدىٰ الرقمي (1-190) والمأخوذ أساسًا من القسم الفرعي (BP).
  - المذاهب الفقهية الإسلامية: ويشغل المدىٰ الرقمي (KBP250-420).
  - أصول الفقه: ويشغل المدىٰ الرقم (KBP425).
  - فروع الفقه: ويجمع بين فروع الفقه التقليدية، وموضوعات القانون العام ذات الصلة.

2/3 التفريع داخل البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي:

1/2/3 التفريع عند أبي النور:

ينتمي التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور إلىٰ نظم التصنيف التحليلية التركيبية (الوجهية) والتي لا يشترط فيها تقسيمًا محددًا لا علىٰ مستوىٰ الأقسام ولا علىٰ مستوىٰ الشعب والفروع كما هو الحال بالنسبة للتقسيم العشري عند ديوي، وهذا نموذج للتفريع من موضوعات الفقه الإسلامي في التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور.

جدول رقم(6) نموذج للتفريع عند أبي النور

داخل الشعبة	داخل الفرع
ع علم الفقه	6 ع الجنايات
1 – 8 ع المسألة	61 ع الجنايات
2 ع العبادات	62 ع السرقة
3 ع المناكحات	63 ع الحدود
4 ع المعاملات	64 ع الديات
5 ع السير (الجهاد)	65 ع أدب القاضي
6 ع الجنايات	66 ع الشهادات
7 ع الفرائض (والمواريث)	67 ع الرجوع عن الشهادات
8 ع موضوعات أخرىٰ	68 ع الدعاوىٰ والبينات
9 ع المذهب	69 ع الإقرار

ويستمر التجزيء علىٰ نفس الطريقة تحت كل البؤرات وكل الفروع.

2/2/3 التفريع بالترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

تتخذ الترجمات العربية لتصنيف ديوي مبدأ النظام الأصلي في التقسيمات والتفريعات العشرية علىٰ مستوىٰ الأقسام والشعب والفروع...إلخ، وهذه نماذج للتفريع من واقع شعب الفقه الإسلامي في ترجمتي العايدي والشوابكة.

– نموذج للتفريع من ترجمة العايدي:

جدول رقم (7) نموذج للتفريع داخل ترجمة العايدي

داخل الشعبة	داخل الفرع
250 الفقه الإسلامي	252 العبادات
251 أصول الفقه	1. الطهارة
252 العبادات	2. الصلاة
253 المعاملات	3. الصوم
254 الأحوال الشخصية	4. الزكاة
255 الجنايات	5. الحج
256 السير والجهاد	6. العمرة
257 النظم الإسلامية	7. التذكية
258 المذاهب الفقهية	8. الأضحية
259 الفتاوى الإسلامية	

– نموذج للتفريع من ترجمة الشوابكة:

جدول رقم (8) نموذج للتفريع داخل ترجمة الشوابكة

داخل الشعبة	داخل الفرع
270 فروع الفقه	273 المعاملات
271 العبادات	1. ملكية المال
272 الأحوال الشخصية	2. العقود
273 المعاملات	3. البيع
274 الجنايات والعقوبات	4. القروض
275 القضاء والتقاضي	5. الإيجار
276 القانون الدستوري	6. الشركات
277 نظام الحكم	7. المصارف (البنوك)
278 الجهاد والعلاقات الدولية	8. الرهن
279 تشريعات إسلامية أخرى	9. معاملات أخرى

ويستمر التجزيء على نفس الطريقة العشرية المعمول بها في تصنيف ديوي وترجماته العربية.

3/2/3 التفريع داخل الجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

تتوقف أعداد الشعب وتفريعاتها تحت كل قسم من أقسام تصنيف مكتبة الكونجرس على حسب المحتوى والمضمون، وليست تقسيمات عشرية هندسية ثابتة كما في تصنيف ديوي وترجماته العربية، ويأتي المخصص للفقه الإسلامي كشعبة من بين شعب النظم القانونية الدينية (KB-KBX)، والتي تأتي جميعا تحت قسم القانون (K)، ويتم التفريع به باستخدام الأرقام العربية (1 ـ 9999)، حيث يخصص لكل فرع مجموعة من هذه الأرقام مع ترك بعض الأرقام الفارغة لاستيعاب ما يستجد من موضوعات، وبعد امتلاء الفراغات يتم استخدام الأرقام في صورة عشرية.

جدول رقم (9) نموذج للتفريع داخل الجدول الفرعي (KBP)

رأس الموضوع	المدى الرقمي
الفقه الإسلامي. الشريعة. الفقه	KBP1-4860
الشعائر الإسلامية	KBP174-190.5
المذاهب الفكرية. المذاهب القانونية الإسلامية.	KBP250-420
أصول الفقه. نظرية القانون الإسلامي	KBP425-466.3
تأثير النظم القانونية الأخرى على الفقه الإسلامي	KBP469
الإصلاح القانوني. النقد. التنظيم	KBP470
تضارب القوانين. تنوع القوانين	KBP480-485
فروع الفقه	KBP490-4860

3/3 الدراسة التحليلية للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي:

لمتطلبات الدراسة التحليلية للبنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بين نظم الدراسة قام الباحث بإعداد قائمة إجرائية بعلوم الفقه الإسلامي وموضوعاته، وقد تم إدراجها بالملحق الأول، كما تم إدراج موجز مجمع بالأرقام المخصصة لعلوم الفقه الإسلامي بالنظم المدروسة بالملحقين الثاني والثالث في نهاية الدراسة.

1/3/3 الأوجه العامة:

– تشمل الأوجه العامة النظريات العامة، والقواعد الكلية الفقهية، والمعاجم والموسوعات، والموضوعات الخاصة، والتعليم والبحث، وتاريخ وتطور الفقه الإسلامي، وتطبيقات الفقه الإسلامي في كافة الأماكن، وغير ذلك من الأوجه العامة حول الفقه الإسلامي وعلومه.

– جاءت الأوجه العامة عند أبي النور قبل القوائم الموضوعية علىٰ النحو التالي: 01 الزمان 07 – 02 المكان 09 – 08 الشكل.

– خصص لها العايدي الأرقام العشرية (250.8 –250.1) المتفرعة من الرقم 250 ، وخص تاريخ التشريع الإسلامي في العصور التاريخية الإسلامية، وتراجم الفقهاء العامة بالرقم العشري 250.9.

– خصص الشوابكة في ترجمته تفريعات الرقم (260.1 - 260.9) للأعمال العامة حول علوم الفقه الإسلامي ككل.

– أما في الجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس فقد تم تخصيص حيز رقمي تفصيلي للأعمال العامة والتقسيمات الموحدة حول علوم الفقه الإسلامي وهو: (KBP2 – KBP144).

❖ وقد خلص الباحث إلىٰ أن نظم التصنيف والترجمات المدروسة قد سلكت نفس الطريق فيما يخص الأوجه العامة لعلوم الفقه الإسلامي، حيث

جاءت في مقدمة الأرقام والشعب المخصصة لتلك العلوم، وأن هذه الطريقة تؤدي من غير شك إلىٰ تجميع كل الأعمال العامة المتصلة بعلوم الفقه الإسلامي في مكان واحد علىٰ الرفوف، الأمر الذي يناسب القراء والباحثين والدارسين.

2/3/3 أصول الفقه:

لعلم أصول الفقه أهمية كبيرة بين علوم الدين الإسلامي عمومًا وللعلماء والفقهاء خصوصًا؛ فهو يعني المناهج التي تبين الطريق الذىٰ يسلكه الفقيه في استخراج الأحكام من أدلتها، ويرتب الأدلة من حيث قوتها، فيقدم القرآن علىٰ السنة، والسنة علىٰ القياس وهكذا، ولقد خصصت له نظم التصانيف الفلسفية والببليوجرافية الإسلامية – كما تبين سابقًا– قسمًا مستقلاً عن علم الفقه وباقي فروعه، وفي السطور التالية سيعرض الباحث للبنية الموضوعية لعلم أصول الفقه بين نظم التصنيف المدروسة.

(أ) أصول الفقه عند أبي النور:

جدول رقم (10) البنية الموضوعية لعلم أصول الفقه عند أبي النور

ط 11	أصول الفقه
ط 1 – 2	الدليل
ط 3	الحكم ، المحكوم فيه ، المحكوم عليه
ط 4	الاستنباط
ط 5	المباحث الأصولية اللغوية
ط 6	المباحث الأصولية الشرعية
ط 7	الاجتهاد والتقليد والإفتاء
ط 8	الطريقة (المذهب)

شغلت البينة الموضوعية لعلم أصول الفقه شعبة مستقلة وهي الشعبة: (ط) بكل تفريعاتها كما يظهر من الجدول رقم (10) وتنقسم إلىٰ ثلاثة فئات موضوعية هي: الدليل- الحكم- الاستنباط، والدليل أهم من الحكم؛ فهو مدار البحث في علم أصول الفقه، كما أن الحكم وأفعال المكلفين جزء من موضوع أصول الفقه، ويأتي بعد ذلك الاستنباط، أما المذهب فيأتي في النهاية.

(ب) أصول الفقه في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

- **ترجمة العايدي:**

علىٰ الرُغم من اتساع مفهوم ومحاور وموضوعات علم أصول الفقه؛ فإن أغلب الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري قد خصصت له فرعًا واحدًا تحت شعبة الفقه الإسلامي، وترجمة العايدي خير مثال علىٰ ذلك، فنجدها قد خصصت لأصول الفقه التفريعات العشرية تحت الرقم 251 وهي: (251.1-251.9) وهو بلا شك حيز ضيق جدًا لما تمثله موضوعات علم أصول الفقه (مصادر التشريع الإسلامي، الحكم ومتعلقاته، الاستنباط، القواعد الفقهية، النظرات الفقهية) من أهمية علمية وضخامة في الإنتاج الفكري العربي والإسلامي.

- **ترجمة الشوابكة:**

خصص الشوابكة في ترجمته لتصنيف ديوي العشري حيزًا رقميًا لعلم أصول الفقه أوسع مما قدمه العايدي؛ وهي الأرقام (261- 265) فجاءت البنية الموضوعية لأصول الفقه الإسلامي كالتالي:

261 الأعمال العامة. 262 مصادر التشريع الإسلامي وأدلة الأحكام الشرعية.

263 المباحث الأصولية اللغوية (الأسماء اللغوية والشرعية، القواعد اللغوية لأصول الفقه). 264 المباحث الأصولية الشرعية. 265 الأحكام الشرعية (التي تؤخذ من الأدلة الشرعية).

(ج) **أصول الفقه في الجدول الفرعي** (KBP) **بتصنيف مكتبة الكونجرس**:

جاء علم أصول الفقه بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس تحت مجموعة أرقام محددة، وتحت عنوان: أصول الفقه ونظريات القانون الإسلامي (KBP425-466.3) إلا أن القائمين علىٰ إعداد هذا الجدول قد ألحقوا به عدة أرقام خاصة بتأثير القوانين الأخرىٰ وتنوعها وتضاربها مع أصول الفقه الإسلامي في الرقم KBP469 ، والإصلاح القانوني في الرقم KBP470، وتضارب القوانين وتنوعها بالأرقام KBP480-485.

❖ وهكذا يتبين أن البنية الموضوعية لعلم أصول الفقه قد خصها أبو النور بشعبة مستقلة (ط) بكل تفريعاتها، وهو بذلك يسير علىٰ نفس نهج التصانيف الفلسفية والببليوجرافية الإسلامية، وفي الوقت الذي خصص العايدي لعلم أصول الفقه التفريعات العشرية للرقم 251 نجد يونس الشوابكة قد وسع الحيز الرقمي ليصل إلىٰ نصف شعبة (261– 265)، بينما كان الحيز الرقمي الخاص بالبنية الموضوعية لعلم أصول الفقه أوسع بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس وهو (KBP425 - 466.3).

3/3/3 **العبادات:**

وتمثل العبادات الفرع الرئيس من فروع الفقه من حيث كثرة موضوعاتها وضخامة الإنتاج الفكري حولها، وهي تشمل: (الشهادتان – الطهارة والوضوء – الصلاة – الصوم – الزكاة – الحج والعمرة).

(أ) **العبادات عند أبي النور:**

خصص أبو النور للعبادات وموضوعاتها حيزًا رقميًا مناسبًا داخل شعبة الفقه (ع) وهو الرقم (2 ع) وجميع تفريعاته، فأعطىٰ للطهارة وموضوعاتها (المياه

وأقسامها، والنجاسات، والوضوء والتيمم، والمسح علىٰ الجبيرة، والحيض، والنفاس...إلخ) الرقمين (22 – 21ع)، ولأهمية الصلاة ومكانتها وكثرة موضوعاتها ومسائلها، وضخامة الإنتاج الفكري حولها فقد خصها أبو النور بأربعة أرقام هي (26– 23ع)، وخص الزكاة بالرقم 27ع وتفريعاته، وخص الصوم بالرقم 28ع وتفريعاته وخص الحج بالرقم 29ع وتفريعاته.

(ب) العبادات في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

-ترجمة العايدي:

حدد العايدي الرقم الفرعي 252 لتصنيف كل موضوعات العبادات السابق ذكرها، علىٰ الرغم من كبر حجم الإنتاج الفكري العربي والإسلامي في هذا الفرع الكبير من فروع الفقه الإسلامي.

- ترجمة الشوابكة:

علىٰ الرغم من تخصيص الشوابكة شعبتي (260 ، 270) لعلوم الفقه؛ إلا أنه قد خصَّ العبادات بكل موضوعاتها برقم واحد (فرع) وهو 271.

(ج) العبادات بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

جاءت العبادات في الجدول الفرعي (KBP) تحت عنوان: الشعائر الدينية، وقد شغلت مجموعة أرقام هي: KBP174-190.5.

❖ ويؤكد الباحث علىٰ أن الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري قد أقحمت العبادات في حيز رقمي ضيق (رقم واحد)، وبخاصة عند المقارنة بغيرها من الموضوعات الأقل منها من حيث عدد الفئات والتفريعات، ولو وجدنا للعايدي عذرًا، فلا نجد للشوابكة الذي خصص لعلوم الفقه شعبتين.

❖ ومن المآخذ التي جاءت في الجدول (KBP) الفصل الذي حدث بين العبادات (الشعائر الدينية) وبين فروع الفقه الأخرىٰ، حيث جاءت المذاهب

الفقهية والمذاهب القانونية وأصول الفقه وموضوعاته...إلخ، ثم أتت أخيرًا فروع الفقه الإسلامي في الأرقام KBP490-4860 .

4/3/3 **الأحوال الشخصية:**

يطلق البعض علىٰ مصطلح الأحوال الشخصية مسمىٰ الأحوال المدنية، وهو في عرف الفقه أحوال إسلامية، وهي الأحكام والمبادئ والمسائل المنظمة للعلاقات داخل الأسرة، بما يشمل أحكام الخطبة والزواج، والمهر، والعقد، والصداق، والزواج الفاسد، وزواج المتعة، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الزواج، والطلاق، والعدة، والنفقة، والنسب، والرضاعة، والحضانة....إلخ. وتتضمن الأحوال الشخصية أيضًا المواريث أو علم الفرائض، وهو العلم الذي يُعرف به من يمكنه أن يرث ومن لا يرث ومقدار ميراث كل وارث، وهو علمٌ يهتم بالبحث في المواريث، ومستحقِّيها من أجل إيصال الحق لكل من له حق، وقد تمت معالجته في الترجمات العربية تحت الأحوال الشخصية، وقد اتفق الباحث مع الرأي القائل بأن علم الفرائض يندرج تحت فروع الفقه وليس علما مستقلاً.

(أ) الأحوال الشخصية عند أبي النور:

جاءت موضوعات الأحوال الشخصية في التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور تحت مسمىٰ (المناكحات) أي الموضوعات المرتبطة بالزواج (قبل الزواج وأثناءه وبعده)، وقد خصص الرقم الفرعي (3ع)، لكل موضوعاتها عدا الفرائض أو المواريث، والتي خصص لها أبو النور رقمًا فرعيًا مستقلاً وهو (7 ع).

(ب) الأحوال الشخصية في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

- جاءت موضوعات وتفريعاتها الأحوال الشخصية في الترجمات العربية المدروسة بشكل متطابق تقريبًا، حيث خصص لها العايدي في ترجمته الرقم

254 وتفريعاته العشرية، وجاءت المواريث تحت الرقم العشري 254.1 الخاص بالزواج ، وتحديدًا الرقم (254.19) موضوعات أخرىٰ في الزواج.

– بينما شغلت الأحوال الشخصية في ترجمة الشوابكة الرقم 272 وتفريعاته العشرية، وجاءت التفاصيل الموضوعية لها متقاربة جدًا مع ترجمة العايدي، وقد جاءت المواريث تحت الأحوال الشخصية أيضًا في الرقم 272 في الرقم الفرعي 272.3 قانون الأسرة المسلمة، وتحديدًا في الرقم 272.38.

(ج) **الأحوال الشخصية بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:**

❖ جاءت الأحوال الشخصية بالجدول الفرعي (KBP) في تصنيف مكتبة الكونجرس تحت الأرقام: KBP524-638، وهي بلا شك تمثل حيزًا رقميًا أوسع من غيره من النظم أو الترجمات العربية لتصنيف ديوي، وقد تبين للباحث من خلال الدراسة التحليلية تخصيص الرقم (KBP632.32) للمواريث والفرائض بين موضوعات الأحوال الشخصية ولم تنفصل عنها كما.

❖ لأهمية المواريث وعلم الفرائض نجد أن أبا النور قد خصص لها رقمًا مستقلاً (7 ع) بعيدًا عن الأحوال الشخصية، في حين لم يلق هذا العلم – رغم أهميته – نفس القدر من الأهمية بالترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري أو الجدول الفرعي (KBP) .

5/3/3 **المعاملات:**

تأتي المعاملات كثاني أكبر فرع من فروع الفقه الإسلامي، وتشتمل علىٰ العقود ومعناها، وأركانها أنواعها، وشروطها، والبيوع وأنواعها، والإيجارات وأنواعها، والربا والرهن، والسلم، والإيمان والنذور، والمزارعة، والمساقاة، وإحياء الموات، وغيرها من الموضوعات المتفرقة فىٰ المعاملات مثل: الوكالة، والإجارة، والمضاربة، ـوالهبة، والشفعة، والوصية، والوقف الميراث وغيرها.

(أ) المعاملات عند أبي النور:

جاءت المعاملات في التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور بالرقم 4 ع داخل شعبة الفقه (ع)، وتبدأ التفريعات بـ (41 ع) وحتىٰ (49 ع)، وقد اشتمت علىٰ تفاصيل وشرح للمعاملات أكثر مما ظهر بالترجمات العربية، ولكن لاحظ الباحث بعضًا من التداخل وعدم الترتيب.

(ب) المعاملات في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

وفيما يخص الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري، نجد في ترجمة العايدي تخصيص الرقم 253 للمعاملات والموضوعات المتعلقة بها، بينما خصص الشوابكة في ترجمته الرقم 273 للمعاملات: فقه المعاملات المالية في الإسلام.

(ج) المعاملات بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

أما بالنسبة للمعاملات وموضوعاتها بالجدول الفرعي (KBP) داخل تصنيف مكتبة الكونجرس فقد تم تخصيص حيز رقمي كبير لها وتحديدًا في الأرقام (KBP639-1154).

وتأسيسًا علىٰ ما سبق فقد لاحظ الباحث أن التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي وتصنيف مكتبة الكونجرس قد قدما تفاصيل دقيقة لكل موضوعات المعاملات الإسلامية بعكس ما جاء في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري، كما لاحظ الباحث أن الشوابكة في ترجمته قدم عنوانًا فرعيًا شارحًا للمعاملات وهو: فقه المعاملات المالية في الإسلام.

6/3/3 الجنايات والحدود:

وتشمل القصاص، والسرقة والاختلاس، والزنا والاغتصاب، والسب والقذف، وتعاطىٰ الخمور والمسكرات، والتعزير، والديات، والميسر، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الجنايات.

(أ) الجنايات والحدود عند أبي النور:

حدد عبد الوهاب أبو النور الرقم (6 ع) وتفريعاته لمعالجة موضوعات الجنايات والحدود، وقد جاءت التفريعات علىٰ النحو التالي:

القصاص 61 ع ، السرقة 62 ع ، الحدود 63 ع وهكذا.

(ب) الجنايات والحدود في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

جاءت الجنايات والحدود في ترجمة العايدي بالرقم 255 تحت عنوان: الجنايات، بينما جاءت في ترجمة الشوابكة موضوعات الجنايات والحدود تحت الرقم 274 تحت عنوان: الجنايات والعقوبات، وقد جاءت أكثر تفصيلاً من سابقتها.

(ج) الجنايات والحدود بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

تمت معالجة الجنايات والحدود بالجدول الفرعي (KBP) في تصنيف مكتبة الكونجرس تحت مجموعة أرقام هي: KBP1468-1569

❖ وقد أثبتت الدراسة التحليلية وفحص الجداول أن موضوعات الحدود والجنايات تمت معالجتها في نظم التصنيف المدروسة بشكل جيد، وفيه كثير من الإحكام والتفصيل وتحديدًا في ترجمة الشوابكة وتصنيف مكتبة الكونجرس.

7/3/3 الجهاد والسير:

ويشمل: كيفية القتال، والموادعة، والغنائم، وقسمتها، والعشر والخراج، والجزية، وأحكام المرتدين، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الجهاد.

(أ) الجهاد والسير عند أبي النور:

ولقد جاء هذا الفرع من فروع الفقه عند أبي النور تحت عنوان السير (الجهاد)، وقد خصه بالرقم (5ع) وتفريعاته مثل: كيفية القتال 51ع ، الموادعة 52ع ، الغنائم 53ع وهكذا.

(ب) الجهاد والسير في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

جاءت موضوعات الجهاد والسير في ترجمة العايدي تحت الرقم الفرعي 256 وبنفس العنوان الذي جاء عند أبي النور، بينما يتم تصنيف موضوعات السير والجهاد في ترجمة الشوابكة بالرقم الفرعي 278 والذي جاء تحت عنوان: الجهاد والعلاقات الدولية في الإسلام، وقد خصه برقمين عشريين فقط هما: (الجهاد 278.1 ، والسير 278.2).

(ج) الجهاد والسير بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

- وفي الجدول الفرعي KBP بتصنيف مكتبة الكونجرس يتم تصنيف الجهاد في الرقم KBP 2416 بينما يتم تصنيف الموضوعات الخاصة بالسير تحت الرقم KBP 2400 ، وهما رقمين محدودين للغاية.

❖ تبين للباحث أنه في الوقت الذي جاءت فيه موضوعات الجهاد والسير في رقمين عشريين محدودين بترجمة الشوابكة هما: (278.1 ، 278.2)، نجدها في ترجمة العايدي قد جاءت في الرقم 256 وتفريعاته العشرية، كما جاءت في رقمين منفصلين في بتصنيف مكتبة الكونجرس وهما: (KBP2416)، (KBP2400) على الترتيب.

8/3/3 النظم الإسلامية:

تشتمل النظم الإسلامية: (النظام السياسى الإسلامى، والنظام المالى الإسلامى، والنظام الاقتصادى الإسلامى والنظام الإدارى الإسلامى، والنظام القضائى الإسلامى، والنظام التعليمى الإسلامى، ونظم إسلامية أخرى مثل: الثقافى والفكرى والعسكرى...إلخ.

(أ) النظم الإسلامية عند أبي النور:

جاءت النظم الإسلامية عند أبي النور تحت عنوان شامل وهو: موضوعات أخرىٰ، وقد أعطىٰ له الرقم (8 ع)، وجاءت تفريعاته هكذا بدون أي تفاصيل: 81 ع الأحكام السلطانية، 82 ع الخلافة والإمامة، 83 ع الحسبة، وعلىٰ الرغم من أن التفريعات قليلة إلا أنها شاملة لكل النظم السابق ذكرها.

(ب) النظم الإسلامية في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

بينما جاءت معالجة النظم الإسلامية بالترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري المدروسة بشكل متباين بعض الشيء، ويتضح ذلك من خلال الملاحظات التالية:

- جاءت جميع النظم الإسلامية في ترجمة العايدي تحت الرقم 257 وتفريعاته العشرية.

- بينما نجد أن الشوابكة في ترجمته لتصنيف ديوي العشري قد خصص حيزًا رقميًا أوسع للنظم الإسلامية فجاءت عنده أكثر تفصيلاً – وهو ما يحمد له – حيث جاءت في الأرقام (275 ، 276 ، 277) موزعة علىٰ الترتيب للقضاء والتقاضي في الإسلام، والقانون الدستوري الإسلامي، ونظام الحكم في الإسلام.

- كما جاءت بعض الموضوعات التابعة للنظم الإسلامية عند الشوابكة ببعض التفريعات العشرية للرقم 278 المخصص أساسًا للجهاد، تحت عنوان: العلاقات الدولية في الإسلام، وجاءت علىٰ النحو التالي: 278.3 القانون الدبلوماسي والدبلوماسية، 278.4 المواثيق والمعاهدات الدولية، 278.5 العلاقات الاقتصادية الدولية، 278.6 قانون البحار الدولي.

(ج) النظم الإسلامية بالجدول (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

- تمت معالجة النظم الإسلامية في الجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس بصورة أكثر تفصيلاً واستقلالية عما حدث بالترجمات العربية لتصنيف ديوي، ويتضح ذلك كم كمية الأرقام المخصصة لموضوعات النظم الإسلامية فيما يأتي:
- المحاكم والإجراءات القضائية في الأرقام KBP1572-1942 ، والقانون الدستوري بالأرقام KBP2101-2612، والحكومة والسياسة بالأرقام BP2730-2968.
- تبين للباحث دمج القانون العام بين فروع النظم الإسلامية في الأرقام KBP2000-2035.

3/3/9 المذاهب الفقهية:

المذاهب الفقهية في الإسلام تقوم علىٰ استنباط الأحكام من الأدلة الواردة في القرآن والسنة وفق قواعد وأصول فقهية محددة، ويمكن تسميتها مدارس فقهية. وأكثر المذاهب انتشارًا هي مذاهب الأئمة الأربعة من أهل السنة والجماعة، وهم: المذهب الحنفىٰ، والمذهب المالكىٰ، والمذهب الشافعىٰ، والمذهب الحنبلىٰ. أما المذهب الجعفري فهو المذهب الفقهي الذي يتبعه الشيعة. كما يوجد عدد من المذاهب الأخرىٰ كالمذهب الزيدي والمذهب الإباضي والمذهب الظاهري.

ولقد تناولت نظم التصنيف المدروسة المذاهب الفقهية بطرق وبمساحات رمزية مختلفة، ويظهر ذلك فيما يأتي:

(أ) المذاهب الفقهية عند أبي النور:

جاءت المذاهب الفقهية في تصنيف أبي النور تحت الرقم (9 ع) وتفريعاته، حيث خصص الرقم 91 ع للمذهب الحنفىٰ، والرقم 92 ع للمذهب المالكىٰ، والرقم 93 ع للمذهب الشافعىٰ، والرقم 94 ع للمذهب الحنبلىٰ، والرقم 95 ع للمذهب الظاهري، والرقم 96 ع للمذاهب المنقرضة، ولم يتعرض للمذاهب الشيعية علىٰ الإطلاق.

(ب) المذاهب الفقهية في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

قام العايدي في ترجمته بتخصيص الرقم 258 للمذاهب الفقهية بلا استثناء: حيث جاءت المذاهب الفقهية السنية بالأرقام العشرية (258.5-258.1)، والمذاهب الفقهية الشيعية؛ المذهب الإمامي (الجعفري أو الاثنىٰ عشري) والزيدي والإسماعيلي بالأرقام العشرية (258.8-258.6)، في حين خصص لفقه الغلاة والخوارج الرقم (258.9).

وفي ترجمة الشوابكة جاءت مذاهب الفقه الإسلامي أكثر تفصيلاً وأوسع حظًا في الأرقام، حيث تناولها تحت الأرقام 266 – 268، وقد خصص الرقم 266 للأعمال العامة حول المذاهب الفقهية ككل، بينما أفرد للأعمال حول المذاهب السنية الرقم 267 ، وأفرد للأعمال حول المذاهب الشيعية والإباضية الرقم 268 وجاء تحت عنوان مذاهب الفرق الأخرىٰ.

(ج) المذاهب الفقهية بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

جاءت المذاهب الفقهية بالجدول الفرعي (KBP) المخصص لعلوم الفقه الإسلامي في تصنيف مكتبة الكونجرس تحت العنوان أكثر شمولاً وهو: المذاهب الفكرية، والمذاهب القانونية الإسلامية، وقد خصص لها مساحة رقمية واسعة وهي: KBP250-420.

❖ تبين للباحث أن نظم التصنيف المدروسة قد عالجت المذاهب الفقهية بطرق مختلفة، وخصصت مساحات رقمية مختلفة، ففي التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور قد تجاهل المذاهب الشيعية، على العكس من غيره من نظم الدراسة، كما نلاحظ أن الجدول الفرعي (KBP) قد خصص 170 رقمًا للمذاهب الفقهية نجد العايدي قد وضعها جميعًا في رقم واحد، وتجاوز الشوابكة تلك المشكلة بمنح المذاهب ثلاثة أرقام.

❖ كما لاحظ الباحث أن المذاهب الفقهية تأتي في عند الشوابكة قبل فروع الفقه بينما جاءت عند أبي النور وفي ترجمة العايدي في نهايتها، وسلك الجدول الفرعي (KBP) مسلكًا مختلفًا بوضع المذاهب الفقهية وسط فروع الفقه.

10/3/3 الفتاوى الإسلامية:

الفتوى مرسوم ديني يصدره علماء الشريعة حسب الأدلة من القرآن والسنة، ويتم إصدار الفتوى عادة نتيجة غياب جواب صريح يتفق عليه الغالبية في أمر من الأمور، وهي ليست علمًا أو فرعًا من فروع الفقه قائمًا بذاته بقدر ما هي تجميع للفتاوى الفقهية والآراء المختلفة حول القضايا والموضوعات والمسائل الدينية الشائكة.

(أ) الفتاوى الإسلامية عند أبي النور:

لم يخصص أبو النور مكانًا مستقلاً للفتاوى الإسلامية في تصنيفه الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي، وعلى ما يبدو للباحث أنه أراد أن تصنف الأعمال الخاصة بالفتاوى الإسلامية تحت كل مذهب من المذاهب على حده.

(ب) الفتاوى الإسلامية في الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري:

تم تجميع الفتاوىٰ في مكان واحد بالترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري، وجاءت بعد المذاهب الفقهية وبنفس ترتيبها: فتاوىٰ المذهب الحنفىٰ، فتاوىٰ المذهب المالكىٰ، فتاوىٰ المذهب الشافعىٰ، فتاوىٰ المذهب الحنبلىٰ، فتاوىٰ المذاهب الأخرىٰ، وهكذا، وقد جاءت في ترجمة العايدي تحت عنوان: الفتاوىٰ الإسلامية (علىٰ جميع المذاهب) في الرقم 259 ، بينما جاءت في ترجمة الشوابكة تحت عنوان: الإفتاء والفتاوىٰ الإسلامية في الرقم 269.

(ج) الفتاوى الإسلامية بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

الجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس لم يتطرق إلىٰ الفتاوىٰ علىٰ الإطلاق، ولم يخصص لها مكانًا كما حدث في التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي لأبي النور.

11/3/3 **تشريعات إسلامية في مجالات أخرى:**

تضمنت بعض الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري أماكن أو مساحات رقمية خاصة تجمع فيها التشريعات الإسلامية في مجالات أخرىٰ سواء قديمة أو مستحدثة، وهو ما حدث في ترجمة الشوابكة، والذي خصص لها الرقم 279 ، وقد جاء تحت عنوان (تشريعات إسلامية في مجالات أخرىٰ) ليعالج فيه أية تشريعات أو قوانين لم يتم تضمينها في الموضوعات الفقهية الأخرىٰ، وقد رأىٰ الباحث أنه تأثر فيها بما جاء بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس بل وتصل إلىٰ حد التطابق أحيانًا.

(أ) تشريعات إسلامية أخرى في ترجمة الشوابكة:

- الملكية الفكرية والصناعية 279.1
- تشريعات العمل والعمال والخدمة المدنية 279.2
- الشرطة والأمن العام 279.3
- الصحة العامة والتشريعات الطبية 279.4

- الشؤون الثقافية 279.5
- تشريعات الصناعة والتجارة 279.6
- تشريعات النقل والمواصلات والاتصالات 279.7
- التشريعات الاجتماعية 279.8
- القانون العسكري الإسلامي 279.9

(ب) تشريعات إسلامية أخرى بالجدول (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس:

- الشرطة والأمن العام KBP3000-3037
- الخدمة المدنية الأرقام KBP2970
- الملكية العامة KBP3040.5-3072
- الملكية الفكرية والصناعية KBP1155-1194
- قوانين وتشريعات العمل KBP1270-1467
- قوانين وتشريعات اجتماعية KBP1468-1569
- التشريعات الطبية KBP3098-3121.5
- الصحة العامة KBP3075-3096.5
- تنظيم الأسرة KBP3124-3125
- تشريعات وحقوق الحيوان KBP3122-3123.5

❖ وقد تبين للباحث أن أغلب الترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري وفي مقدمتها ترجمة العايدي لم تخصص مكانًا مستقلاً للتشريعات الإسلامية في مجالات أخرى، كما لم تظهر هذه الفئة عند أبي النور في تصنيفه الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي.

4- النتائج والتوصيات:

1/4 النتائج:

1) وضع علماء المسلمين الأساس الموضوعي لتصنيف موضوعات الفقه، والتي مثلت فروعه النتاج الرئيس لهذا التصنيف وهي: العبادات، والمعاملات، والمناكحات، والمخاصمات والقضاء، والجنايات والعقوبات، ويطلق عليها: "المنهج التقليدي لتصنيف الفقه الإسلامي".

2) يُعد تقسيم السيوطي أفضل تقسيمات علماء المسلمين لعلوم الفقه الإسلامىٰ وأشملها؛ حيث ذكر علومًا لم تشر إليها التصانيف السابقة عليه.

3) سلكت نظم التصنيف المدروسة مسلكًا واحدًا فيما يخص الأوجه العامة والموضوعات الشاملة حول علوم الفقه الإسلامي؛ حيث خصصت جميعها حيزًا رقميًا مناسبًا، لكن بمساحات رقمية مختلفة فعند أبي النور (01 –09) ، وعند العايدي (250.8 –250.1) وعند الشوابكة (260.1 – 260.9) وتصنيف مكتبة الكونجرس (KBP2 – KBP144).

4) اتفقت نظم التصنيف المدروسة علىٰ ترك فرغات من الأرقام بين العديد من الموضوعات لتسكين ما يستجد من موضوعات.

5) خصصت نظم التصنيف المدروسة والترجمات العربية لتصنيف ديوي موقعًا مناسبًا لعلوم الفقه بين علوم الدين الإسلامي باستثناء تصنيف مكتبة الكونجرس الذي وضع علوم الفقه والتشريعات الإسلامية في قسم القانون وبالتحديد في الجدول الفرعي(KBP).

6) لم تتفق الترجمتان (العايدي والشوابكة) علىٰ حيز رقمي واحد لعلوم الفقه الإسلامي: فقد خصها العايدي بالشعبة 250 أي عشرة فروع، بينما خصها الشوابكة بالشعبتين 260 – 270 أي أنه أفرد لها 20 فرعًا، علىٰ الرغم من أنها

ترجمة متوسطة، إلا أنه قد أدرك - أكثر من غيره - حجم تلك العلوم وموضوعاتها وتفريعاتها والإنتاج الفكري الذي تذخر به المكتبات العربية حولها.

7) قدم الشوابكة في ترجمته مجالاً أوسع من الأرقام (270 – 279) لفروع الفقه الإسلامي: العبادات، المعاملات، الأحوال الشخصية، القضاء، الجنايات والعقوبات إلخ، علىٰ العكس من ترجمة العايدي الذي جمعها في الأرقام (252 – 256).

8) افتقدت نظم التصنيف المدروسة لترتيب موحد لعلوم الفقه الإسلامي، ففي الوقت الذي بدأت فيه الترجمتان (العايدي والشوابكة) بأصول الفقه نجد الشوابكة يأتي بالمذاهب الفقهية فالإفتاء ثم بقية فروع الفقه، ويختم بالنظم الإسلامية، بينما نجد العايدي بعد أصول الفقه يأتي بفروع الفقه فالنظم الإسلامية وبعدها المذاهب الفقهية ويختم بالفتاوىٰ، كما كان اختلاف الترتيب واضحًا بينهما وبين ترتيب التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي والجدول الفرعي(kbp) بتصنيف مكتبة الكونجرس أيضًا.

9) تتم معالجة علوم الفقه وأصوله بالتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي وفقا للمسألة أو الموضوع في كافة المذاهب معًا، لأن دراسة المسألة أو الموضوع تحت كل مذهب علىٰ حدة ستؤدي إلىٰ تجميع كل المسائل والموضوعات الفقهية - التي لا حد لها تحت - تحت المذهب الواحد في مكان واحد.

10) تم الفصل بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس بين العبادات (الشعائر الدينية) عن باقي الفروع، حيث أقحم بينهما المذاهب الفقهية

وأصول الفقه، عكس الاتجاه الإسلامي التقليدي والتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي والترجمات العربية لتصنيف ديوي العشري.

11) جاءت البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي بالتصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي وتصنيف مكتبة الكونجرس أكثر تفصيلاً وتخصيصًا عنها في ترجمتي العايدي والشوابكة لتصنيف ديوي العشري.

12) اختلف مسميات الفئات الموضوعية في نظم التصنيف المدروسة فمثلاً:

- العبادات: تأتي بنفس المسمىٰ في كل النظم عدا تصنيف مكتبة الكونجرس فمسماها: الشعائر الدينية.
- المعاملات: يضيف إليها الشوابكة – دون غيره – عنوانًا فرعيًا: (فقه المعاملات المالية في الإسلام).
- الأحوال الشخصية: تأتي بنفس المسمىٰ إلا عند أبي النور فتأتي تحت مسمىٰ: (المناكحات).
- يتفق الجميع علىٰ مصطلح الجنايات، ولكن الشوابكة يضيف إليها مصطلح الحدود.

13) تأثر يونس الشوابكة في ترجمته في أكثر من موضع بما جاء بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس؛ فالرقم 279 وعنوانه: (تشريعات إسلامية في مجالات أخرىٰ) خصصه للتشريعات والقوانين التي لم يتم تضمينها في الأرقام السابقة، وتبين للباحث أنه قد تأثر في تفريعاته بما جاء بالجدول الفرعي (KBP) بتصنيف مكتبة الكونجرس بل وصل إلىٰ حد التطابق في تفريعات بعض الموضوعات.

14) جاءت المواريث أو الفرائض كعلم مستقل عند أبي النور في الرقم: (7ع)، بينما جاءت في ترجمة الشوابكة تحت التفريع: (272.38)، وعند العايدي

تحت التفريع: (254.19)، وكلاهما تحت الأحوال الشخصية في الترجمتين، والتفريعان بلا شك لا يليقان بعلم كعلم الفرائض والمواريث.

2/4 **التوصيات:**

-ضرورية وجود ترجمة عربية معدلة للطبعة الكاملة للمكتبات الكبيرة، وأخرىٰ للطبعة الموجزة للمكتبات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عمل جماعي عربي يشارك فيه خبراء من الأقطار العربية تحت مظلة هيئة عربية، ولتكن الإتحاد العربي للمكتبات.

-ضرورة الاتفاق علىٰ ترتيب ملزم لكل الترجمات العربية لموضوعات الفقه الإسلامي وبقية العلوم الإسلامية؛ لإحداث نوع من التوحيد في تصنيف الأعمال الخاصة بها داخل المكتبات العربية.

*** *** ***

المراجع والهوامش:

1. عبد الوهاب أبو النور (1973) التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي: دراسة في منهج إعداد نظم التصنيف مع تطبيقه في إعداد نظام تصنيف للدين الإسلامي. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر. ص. ن.

2. شعبان عبد العزيز خليفة، محمد فتحىٰ عبد الهادي (1992) قائمة رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامىٰ . فىٰ : التحليل الموضوعىٰ للمكتبات ومراكز المعلومات . – القاهرة : العربىٰ للنشر والتوزيع. ص 155 – 209.

3. عزت محمد الصواف ، محمد محمود سليمان(1983) المكنز الإسلامىٰ : قائمة مصطلحات علوم الدين الإسلامىٰ والعلوم الأخرىٰ .– المدينة المنورة : الجامعة الإسلامية . ص 350.

4. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق.

5. عزت عبد الفتاح الشامي (2001) تصنيف علوم اللغة العربية وآدابها بين تصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس: دراسة تحليلية مقارنة (ماجستير) جامعة المنوفية: كلية الآداب.

6. السعيد داود (2002) تصنيف موضوعات التاريخ والجغرافيا بين بعض نظم التصنيف العامة الحصرية: دراسة مقارنة (ماجستير) جامعة المنوفية، كلية الآداب.

7. عزت عبد الفتاح الشامي (2006) التصنيف الببليوجرافي لمجال التراث الشعبي: دراسة تحليلية وتطبيقية لإنشاء نظام تصنيف مقترح. (دكتوراه) ـ جامعة المنوفية.

8. سميرة خليل (2008) علم المكتبات والمعلومات فى خطة تصنيف ديوى العشرى: دراسة تحليلية تقييمية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س 28، ع3 (يوليو 2008) ص ص103 – 140.

9. Idrees, Haroon & Mahmood, Khalid (2009) Devising a Classification Scheme for Islam: Opinions of LIS and Islamic Studies Scholars. Library Philosophy and Practice. Available At: http://www.webpages.uidaho.edu/~mbolin/idrees-mahmood.htm

10. يونس أحمد الشوابكة (2009) القسم الفرعي الجديد في تصنيف مكتبة الكونجرس: دراسة لمدى فاعليته وملاءمته لتصنيف الفقه الإسلامي. رسالة المكتبة مج 44 ، ع 1 ، 2 (آذار ، حزيران) ص 5 – 50.

11. Shawabikah, Younis Ahmad (2005). Library of Congress Classification: New Subclass KBP: A study on its perceived usefulness and suitability for Islamic Law. Unpublished Dissertation. International Islamic University Malaysia.

12. السعيد داود (2012) نحو خطة عربية للتصنيف الببليوجرافي: دراسة لجهود الدكتور عبد الوهاب أبو النور. بحوث عربية في المكتبات والمعلومات، مج5، ع9. (سبتمبر، 2012) ص 201 – 256.

13. ناهد محمد بسيوني (2012) تصنيف الألعاب الإلكترونية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة بين خطتي تصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية مج19 ، ع1 ، (المحرم – جمادي الآخر 1434هـ/ نوفمبر 2012 م أبريل. ص 357 – 388..

14. أحمد محمد سعد الدين بسيونى (2014) تصنيف التاريخ الإسلامى فى خطتى ديوى العشرى ومكتبة الكونجرس: دراسة تقييمية مقارنة. أطروحة (دكتوراه) – جامعة الإسكندرية. كلية الآداب.، 2014. 370 ص.

15. سميرة خليل (2015) معالجة تاريخ مصر فى خطة تصنيف ديوى العشري: دراسة تحليلية مقارنة بين الطبعة الأصلية والترجمات العربية . المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات . المجلد الثانى – العدد الثانى – ابريل – يونيو 2015.

16. محمد حسن عبد العظيم (2017) علم المكتبات والمعلومات بين نظم التصنيف العامة والمتخصصة. المجلة المصرية لعلوم المعلومات مج4 ، ع1 ، 2017 . 237 – 276 .

17. سميرة خليل (2017) نظم تصنيف مقتنيات المتاحف : دراسة تحليلية تقييمية. المجلة الدولية لعلوم المكتبات والمعلومات مج 4، ع3. (يوليو – سبتمبر).

18. الجرجانى، على بن محمد السيد الشريف الجرجانى: معجم التعريفات ؛ تحقيق محمد صديق المنشاوى – القاهرة : دار الفضيلة، 2004 . – ص 141.

19. سورة هود: آية 91 .

20. سورة التوبة. الآية 122.

21. ابن خلدون، عبد الرحمن(2004) مقدمة ابن خلدون ؛ تحقيق عبد الله محمد الدرويش– دمشق : دار يعرب . ج 2 ص 185.

22. سورة الملك : آية 22 .

23. محمد فوزى فيض الله (1998) التعريف بالفقه الإسلامى – بيروت : دار البشائر الإسلامية . ص ص 10 – 13 .

24. وهبة الزحيلىٰ (1985). الفقه الإسلامىٰ وأدلته .- ط4 .- دمشق : دار الفكر .- ص ص 31 -37.

25. أحمد يوسف(1990) الفقه الإسلامىٰ تطوره – أصوله – قواعده الكلية .- القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع . ص 33 – 36.

26. عبد الكريم زيدان (1969) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية .- الإسكندرية : دار عمر بن الخطاب. – ص 127.

27. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق. ص 94 – 106.

28. المرجع نفسه. ص181 -182.

29. محمد علي التهانوي (1996) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: مكتبة لبنان، ص37.

30. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق. ص181.

31. يعرف به من يمكنه أن يرث ومن لا يرث ومقدار ميراث كل وارث، وهو علمٌ يهتم بالبحث في المواريث، ومستحقِّيها من أجل إيصال الحق لكل من له حق.

32. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق ص196 ، 197.

33. شعبان عبد العزيز خليفة (2001) التصنيف العشري للمكتبات ومراكز المعلومات. الإسكندرية : دار الثقافة العلمية. ص 133 ، 134.

34. المرجع نفسه ، ص 137.

35. ابن خلدون ، عبد الرحمن. مرجع سابق، ص 171 .

36. السيوطىٰ، جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن(1985) اتمام الدراية لقراء النقاية الجامع لأربعة عشر علمًا ؛ تحقيق إبراهيم العجوز.- بيروت : دار الكتب العلمية ، 1985.- ص ص 64 – 84 .

37. شعبان عبد العزيز خليفة، مرجع سابق. ص 165.

38. المرجع نفسه ، ص 172 .

39. المرجع نفسه ، ص 173 .

40. ابن النديم، محمدبن اسحاق أبو الفرج (1978) الفهرست .- بيروت : دار المعرفة، ص 4.

41. طاش كبري زادة، أحمد بن مصطفىٰ. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم؛ مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور. القاهرة: دار الكتب الحديثة ، 1968.

42. شعبان عبد العزيز خليفة، مرجع سابق. ص ص 178 – 180..

43. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق. ص179 –224.

44. أحمد بدر ومحمد فتحي عبد الهادي (1984) التصنيف : فلسفته ، وتاريخه ، ونظريته ، وتطبيقاته العملية.ـ القاهرة: دار غريب. ص 214.

45. عبد الوهاب أبو النور. مرجع سابق. ص 92.

46. المرجع نفسه. ص 32.

47. المرجع نفسه. ص223 – 224.

48. سميرة خليل (2015) مرجع سابق. ص 240 .

49. محمد عوض العايدي (2010) موسوعة التصنيف العشري. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 4 مج.

50. يونس أحمد الشوابكة (2015) تصنيف ديوي العشري والكشاف النسبي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع. 2 مج.

51. فوزي خليل الخطيب (1989) تطبيقات تصنيف مكتبة الكونجرس في المكتبات العربية/ إشراف محمد فتحي عبد الهادي (ماجستير) جامعة القاهرة كلية الآداب، 1989م.ص 49.

ملحق رقم (1)

قائمة إجرائية بعلوم الفقه الإسلامي وموضوعاته

م	الفئة الموضوعية	العناصر الموضوعية والتفريعات
1	الفقه الإسلامى (عام)	يستخدم للأعمال الشاملة فى الشريعة الإسلامية والفقه الإسلامى.
2	أصول الفقه	– مصادر التشريع وهى: القرآن الكريم، السنة النبوية، الإجماع، القياس، الاجتهاد، المصالح المرسلة، فتوى الصحابة، الاستصحاب. – الحكم ومتعلقاته (الحكم التكليفى والوضعي، المحكوم فيه والمحكوم عليه). – الاستنباط. – القواعد الفقهية. – النظريات الفقهية: (نظرية الملكية، ونظرية العقد، ونظرية البطلان والفساد).
3	العبادات	تشمل الشهادتان، والطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والحج.
4	المعاملات	تشمل العقود ومعناها، وأركانها أنواعها، وشروطها، والبيوع وأنواعها، والخيارات وأنواعها، والربا والرهن، والسلم، والإيمان والنذور، والمزارعة، والمساقاة، وإحياء الموات، متفرقات فى المعاملات مثل : الوكالة، والإجارة، والمضاربة، والهبة، والشفعة، والوصية، والوقف الميراث وغيرها.

5	**الأحوال الشخصية**	تشمل الزواج، والخطبة، والعقد، والصداق، والزواج الفاسد، وزواج المتعة، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الزواج كعلم المواريث (الفرائض)، والطلاق، والعدة، والنفقة، والنسب، والرضاعة، والحضانة.
6	**الجنايات والحدود**	تشمل القصاص، والسرقة والاختلاس، والزنا والاغتصاب، والسب والقذف، وتعاطىٰ الخمور والمسكرات، والتعزير، والديات، والميسر، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الجنايات.
7	**الجهاد والسير**	يشمل الموادعة، والغنائم وقسمتها، والعشر والخراج، والجزية، وأحكام المرتدين، وموضوعات أخرىٰ فىٰ الجهاد
8	**النظم الإسلامية**	تشمل النظام السياسىٰ الإسلامىٰ، والنظام المالىٰ الإسلامىٰ، والنظام الاقتصادىٰ الإسلامىٰ والنظام الإدارىٰ الإسلامىٰ، والنظام القضائىٰ الإسلامىٰ، والنظام التعليمىٰ الإسلامىٰ، ونظم إسلامية أخرىٰ مثل الثقافىٰ والفكرىٰ والعسكرىٰ.
9	**المذاهب الفقهية**	تشمل المذهب الحنفىٰ، والمذهب المالكىٰ، والمذهب الشافعىٰ، والمذهب الحنبلىٰ، ومذاهب فقهية أخرىٰ.
10	**الفتاوى الإسلامية**	تشمل فتاوىٰ المذهب الحنفىٰ، وفتاوىٰ المذهب المالكىٰ، وفتاوىٰ المذهب الشافعىٰ، وفتاوىٰ المذهب الحنبلىٰ، وفتاوىٰ المذاهب الأخرىٰ.

ملحق رقم (2)

موجز لأرقام علوم الفقه الإسلامي في ترجمتي الشوابكة والعايدي

ترجمة الشوابكة	البنية الموضوعية لعلوم الفقه الإسلامي	ترجمة العايدي
270 – 260	علوم الفقه الإسلامي	250
260	الأعمال العامة حول علوم الفقه الإسلامي	250
265 – 261	أصول الفقه الإسلامي.	251
261	الأعمال العامة حول أصول الفقه الإسلامي	251
262	مصادر التشريع الإسلامي، أدلة الأحكام الشرعية	251
263	المباحث الأصولية اللغوية	251
264	المباحث الأصولية الشرعية	251
265	الأحكام الشرعية	251
268 - 266	مذاهب الفقه الإسلامي	258
266	الأعمال العامة عن المذاهب الفقهية	258
267	المذاهب الفقهية السنية	258
268	مذاهب الفرق الأخرى (الشيعية ، الإباضية)	258
269	الإفتاء والفتاوى الإسلامية	259
279 – 270	فروع الفقه (الفقه حسب موضوعاته)	256 -252
271	العبادات	252
272	الأحوال الشخصية	254

273	المعاملات	253
274	الجنايات والعقوبات	255
275	النظام القضائي في الإسلام	257
276- 278	القانون الإسلامي العام	257
276	القانون الدستوري الإسلامي	257
277	نظام الحكم في الإسلام	257
278	الجهاد والعلاقات الدولية في الإسلام	256
279	تشريعات إسلامية في مجالات أخرىٰ	-

ملحق رقم (3)

موجز الجدول الفرعي (KBP) لعلوم الفقه الإسلامي بتصنيف مكتبة الكونجرس

رأس الموضوع	الأرقـام بالجدول الفرعي (KBP)
الفقه الإسلامي. الشريعة. الفقه	KBP1-4860
ببليوجرافيات	KBP2.2-8
سلاسل الكتب	KBP9.5
الجمعيات والمنظمات	KBP10.14.5
مؤتمرات واجتماعات	KBP15
أكاديميات ومعاهد	KBP18
موسوعات وقواميس	KBP40
مقتبسات ومأثورات	KBP40.2
أدلة	KBP40.5
بحوث قانونية	KBP41
تعليم قانوني . دراسة وبحث	KBP42-43
تاريخ . تطبيق الفقه الإسلامي	KBP50-69
التراجم	KBP70-75.4
مصادر	KBP100-136.8
موضوعات عامة	KBP144
الفقه الإسلامي والموضوعات الأخرى	KBP173.25-.6

الشعائر الإسلامية	KBP174-190.5
المذاهب الفكرية. المذاهب القانونية الإسلامية.المذاهب	KBP250-420
أصول الفقه.نظرية القانون الإسلامي	KBP425-466.3
تأثير النظم القانونية الأخرىٰ علىٰ الفقه الإسلامي	KBP469
الإصلاح القانوني. النقد. التنظيم	KBP470
تضارب القوانين. تنوع القوانين	KBP480-485
فروع الفقه	KBP490-4860
الموضوعات العامة. المعاهدات	KBP490.2-95
شكل تأليف محدد	KBP491-497.95
مفاهيم عامة	KBP500-509.8
أحوال شخصية	KBP524-638
معاملات	KBP639-1154
الملكية الفكرية والصناعية	KBP1155-1194
المناقشة غير المتكافئة	KBP1234-1259
قوانين وتشريعات العمل	KBP1270-1467
القوانين والتشريعات الاجتماعية	KBP1468-1569
المحاكم والإجراءات القضائية	KBP1572-1942

القانون العام	KBP2000-2035
القانون الدستوري	KBP2101-2612
الحكومة. السياسة	KBP2730-2968
الخدمة المدنية. موظفو المنظمات الاشتراكية	KBP2970
الشرطة والأمن العام	KBP3000-3037
الملكية العامة. الملكية الحكومية	KBP3040.5-3072
الصحة العامة	KBP3075-3096.5
التشريعات الطبية	KBP3098-3121.5
الطب البيطري	KBP3122
حماية الحيوان. رعاية الحيوان. حقوق الحيوان	KBP3123-3123.5
تحديد النسل. تنظيم الأسرة	KBP3124-3125